الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٨٠
الأربعاء، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

مشروع القرار (A/54/L.70)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشاريع القرارات (A/54/L.29/Rev.1 و A/54/L.66 و A/54/L.67 و A/54/L.68 و A/54/L.69)

(هـ) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

مشروع القرار (A/54/L.52)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة فنلندا لتعرض مشروعي القرارين A/54/L.70 و A/54/L.52.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروعي القرارين التاليين: مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.70 المعنون "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة"، ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.52، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، وذلك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومقدمي مشروعي القرارين الآخرين.

منذ نشر مشروع القرار A/54/L.70، المعنون "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة"، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: بنغلاديش، وتايلند، وجمهورية مولدوفا، وغابون، وغينيا - بيساو، وكوستاريكا، وليتوانيا، وليختنشتاين. ولجعل النص متفقا مع الصيغة النهائية التي انتهت اليها المفاوضات وقدمت للأمانة العامة، أود أن أدخل التنقيحات التالية على النص:

ينبغي أن تبدأ الفقرة السابعة من الديباجة كما يلي:

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-27628

0027628

"إذ يساورها بالغ القلق إزاء ما شهدته السنوات القليلة الماضية من تزايد في عدد حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، ولا سيما الصراعات المسلحة، وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع..."

وينبغي أن تبدأ الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة كما يلي:

"وإذ تعترف بالحاجة الأساسية إلى الأخذ بالأساليب المناسبة ..."

وعلاوة على ذلك، يجب أن يُشار، في النص الانكليزي، إلى الأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة بطريقتين. فحيثما يرد عنوان الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، يشار إلى "الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها". أما في سائر الحالات الأخرى فينبغي الإشارة إلى "الأمم المتحدة و [its associated personnel]" وبذلك فإن كلمة [its]، بحاجة لأن تدرج، في النص الانكليزي، في المواضع المناسبة في الفقرات التاسعة والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والرابعة عشرة من ديباجة مشروع القرار، وفي الفقرات من ٥ إلى ١٠ من المنطوق.

وما يقابل ذلك من تصويب، وإضافة ضمير الملكية للغائب أو مرادفه ينبغي أن يتساوق في جميع لغات النص، بما يشمل كل الفقرات التي ترد فيها المعادلة، وذلك بالطبع فيما عدا الحالات التي يذكر فيها اسم الاتفاقية.

ويشاطر مقدمو المشروع الأمين العام قلقه إزاء تزايد انعدام الأمن في المناطق التي يتعين على موظفي المساعدة الإنسانية وسائر الأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة أداء مهامهم في الميدان. والحوادث العديدة التي أزهقت فيها أرواح عاملين في المساعدة الإنسانية هذا العام تشهد مرة أخرى على مستوى المخاطر الذي لا يطاق والذي كثيرا ما يواجهه العاملون في الحقل الإنساني. وهذا يشكل إعاقة خطيرة لقدرة وفعالية المنظمة في توفيرها الحماية والمساعدة للمدنيين. فبغير الوصول المأمون والآمن بالنسبة لموظفي المساعدة الإنسانية لا يمكن إلا أن تتزايد معاناة المدنيين والضعفاء من السكان.

وكان هدف مقدمي مشروع القرار هو تعزيز نص مشروع القرار بالنسبة للعام الماضي بحيث يعكس الإحساس بإلحاح ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية بمن فيهم الأفراد المعينون محليا. قد أسفرت المفاوضات المطولة عن ظهور نص قوي نرجو أن يفضي إلى اتخاذ تدابير عملية لتعزيز سلامة وأمن الأفراد

وأود أن أعلق على بعض العناصر الجديدة الواردة في مشروع القرار لهذا العام فمشروع القرار يذكر بالمسؤولية الأساسية للحكومات عن أمن وحماية موظفي المساعدة الإنسانية، ويهيب بها أن تضمن حرية الوصول لموظفي المساعدة الإنسانية دون إعاقة وعلى نحو مأمون إلى السكان المحتاجين للمساعدة. كما يحث جميع الأطراف الأخرى المتورطة في الصراعات المسلحة على كفالة أمن وحماية الموظفين. وهو يعترف بالحاجة الأساسية إلى الأخذ بالأساليب المناسبة لكفالة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، في جميع عمليات الأمم المتحدة في الميدان، الجديدة منها والجارية، وبالحاجة إلى تعزيز مكتب منسق الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالحماية القانونية فإن مشروع القرار يسلم بالحاجة الملحة إلى إجراء مزيد من التشاور لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/54/154/Add.1)، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة بحلول أواخر أيار/ مايو ٢٠٠٠ تقريرا لتنظر فيه يتضمن تحليلا مفصلا وتوصيات تعالج نطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سنة ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. كذلك يتضمن مشروع القرار أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا شاملا عن حالة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم التحدة بما في ذلك سرد التدابير المتخذة من قبل الحكومات والأمم المتحدة درءا للحوادث الأمنية الفردية وردا عليها.

وأخيرا أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر الخالص لكل الوفود التي شاركت فعلا في المفاوضات بشأن مشروع القرار، ولممثلي الأمانة العامة على مشورتهم القيمة. ونحن نتطلع إلى استمرار التعاون لزيادة تعزيز سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وسائر موظفي الأمم المتحدة.

وأنتقل الآن إلى مشروع القرار "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" الوارد في الوثيقة A/54/L.52.

فيواصل مقدمو هذا المشروع إيلاء أهمية خاصة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

وفي هذا المشروع تعرب الجمعية العامة عن تقديرها للأمين العام والدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، لجهودها واستمرار مساعدتها للشعب الفلسطيني.

ثم إن الجمعية العامة تطلب إلى المؤسسات والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة أن تكثف مساعداتها استجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني وفقا للأولويات الفلسطينية التي تحددها السلطة الفلسطينية مع التركيز على بناء المؤسسات وبناء القدرات، كما تطلب إلى مجتمع المانحين الدوليين التعجيل بإيصال المساعدات التي تعهد بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة.

ويلاحظ مشروع القرار قيام الأمين العام بتعيين منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. ونرجو أن يكون لتعيينه أثر إيجابي على المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

ويرحب مشروع القرار باجتماع الفريق الاستشاري المعقود في فرانكفورت ٤ و ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، ولا سيما بتعهدات مجموعة المانحين الدوليين وعرض الخطة الإنمائية الفلسطينية الأولى للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣.

كذلك يرحب مشروع القرار باجتماع لجنة الاتصال المخصصة مؤخرا المعقود في طوكيو يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وتوقيع خطة العمل الثلاثية المستكملة واقتراح عقد الاجتماع القادم في لشبونة.

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يعتمد مشروع القرار هذا العام أيضا دون تصويت، مثلما حدث في السنوات السابقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار A/54/L.66.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يتشرف الاتحاد الروسي بأن يعرض مشروع القرار A/54/L.66 المعنون "تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". ونحن نعتبر أن مشروع القرار هذا يأتي في وقته تماما. وكما جاء بحق في نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل العمليات الإنسانية في جنوب شرق أوروبا، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، فإن هذا الشتاء سيكون اختبارا لقدرة المجتمع الإنساني على الاستجابة للاحتياجات الواسعة النطاق في ظل التردي المزمن في الحالة الإنسانية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فمشاكل اللاجئين والمشردين داخليا، ونقص الطاقة في الشتاء، والهياكل الأساسية البالية تجعل كلها هذا البلد أكثر اعتمادا بصورة متزايدة على المساعدة الإنسانية الخارجية.

وحسبما شدد النداء فإن مبادئ الإنسانية والحيدة والنزاهة دون شروط سياسية هي التي توجه تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية. ونحن نقدر أن الدول الأعضاء بتأييدها لمشروع القرار المذكور تبدي تمسكها بهذه المبادئ. ونعتبر في الوقت نفسه أن اعتماد مشروع القرار ما هو إلا خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، إذ أننا، كما أوضح النداء ذاته، نتعامل مع حالة إنسانية طارئة معقدة تؤثر على المنطقة بأثرها، وفي هذا السياق ثمة صلة لا يمكن تلافيها بين الإغاثة الطارئة وإعادة التأهيل وتنمية المنطقة. ومن أولى الخطوات في التصدي للمشاكل الطارئة المعقدة في منطقة البلقان، وأولا وأخيرا المشاكل القائمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتلك الخطوة المتخذة في النتائج المتفق عليها التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شريحته الإنسانية. وفي سياق الانتقال من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي شدد على أهمية وضع استراتيجية إقليمية متساوقة، وعلى ضرورة اتباع الأمم المتحدة وسائر الشركاء المعنيين بتخطيط الانتقال من المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى إعادة التأهيل والتعمير في منطقة البلقان لنهج منسق وشامل.

وإذ يشير مشروع القرار A/54/L.66، إلى الجهود التي اضطلع بها فعلا لتقييم حالة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واحتياجاتها، يدعو جميع الدول، والمنظمات

الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما أثناء شهور الشتاء وبخاصة مراعاة الحالة الخاصة للنساء والأطفال وغيرهما من المجموعات الضعيفة.

ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعبئة المساعدة الإنسانية الدولية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهناك فقرة منفصلة مكرسة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، حيث يوجد بينهم أكثر من ٧٠٠٠ شخص في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرى أن من الأهمية القصوى بمكان دعم البرامج التي تستهدف كفالة الاحتياجات الانسانية لهذه المجموعات من البشر.

وكذلك نسترعي الانتباه إلى الإشارة الواردة في مشروع القرار إلى تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان وضرورة منع شن الهجمات في هذا الصدد على الأقليات الإثنية. ونرى أنه ينبغي لقادة قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إيلاء اهتمام خاص بهذه الأحكام.

والنداء الموحد من أجل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لسنة ٢٠٠٠ يصل إلى أكثر من ٤٥٠ مليون دولار. ويحدونا الأمل في أن يؤدي اعتماد مشروع القرار إلى تنفيذ هذا النداء وإلى تقديم التمويل الكامل للمشروعات الواردة فيه.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعبر عن امتناننا لرئيس فريق التوجيه الإنساني، السفير جورغن بوجر من الدانمرك، ولمقدمي مشروع القرار ولجميع الدول الأعضاء التي أيدت مشروع القرار وسهلت التوصل إلى اتفاق بشأنه أثناء المشاورات غير الرسمية. ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا لكي يعرض مشروع القرار A/54/L.67.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى دول أوروبا الشرقية المتضررة من التطورات الحاصلة في منطقة البلقان" والوارد في الوثيقة A/54/L.67. ويسرني أن أعلن بأن الوفود التالية اشتركت في تقديم مشروع القرار: بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وقبرص وهنغاريا واليونان.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لمقدمي مشروع القرار ولجميع الوفود التي أدت مشاركتها البناءة في المشاورات غير الرسمية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار.

وهدف مشروع القرار هذا بسيط وواضح، فهو يستهدف تقديم المساعدة إلى دول أوروبا الشرقية التي تضررت بالتطورات الحاصلة في منطقة البلقان لحل مشاكلها الاقتصادية الخاصة، وبخاصة في مجال العلاقات التجارية والاقتصادية الإقليمية، واستئناف الملاحة في نهر الدانوب. وأن ضرورة وعجالة تقديم المساعدة لهذه الدول قد أوردهما بوضوح الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/54/534، الذي أحيط به علما في مشروع القرار.

ويشدد مشروع القرار على أهمية مبادرات التعاون وترتيبات المساعدة الإقليمية التي أنشئت من قبل ويرحب بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي للدول المتضررة بغية مساعدتها لمعالجة مشاكلها الاقتصادية الخاصة أثناء الفترة الانتقالية التي تعقب رفع الجزاءات عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٧٤ (١٩٩٦)، المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وكذلك في عملية التكيف الاقتصادي التي أعقبت التطورات في منطقة البلقان.

ويرحب باعتماد ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، ويشدد على أهمية التنفيذ الفعلي له وأهمية أنشطة المتابعة الخاصة بهذا الميثاق التي تستهدف، في جملة أمور، إعادة بناء الاقتصاد، والتنمية والتعاون، بما في ذلك التعاون الاقتصادي في المنطقة وبين المنطقة وبقية أوروبا.

ويدعو مشروع القرار جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى مواصلة مراعاة الاحتياجات والحالات الخاصة للدول المتضررة وذلك عند تقديم الدعم والمساعدة لجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية.

وكذلك يشجع الدول المتضررة في المنطقة على مواصلة عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف في ميادين من قبيل النقل وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك استئناف الملاحة في نهر الدانوب، وكذلك تهيئة الظروف المؤاتية للتجارة والاستثمار في جميع بلدان المنطقة.

وفيما يتعلق بتيسير مشاركة التجار المحليين والإقليميين المهتمين بجهود التعمير والانعاش والتنمية في المنطقة، يدعو مشروع القرار المنظمات الدولية ذات الصلة إلى اتخاذ خطوات تستهدف توسيع نطاق وصولهم بما يتماشى مع مبدأ الشراء المتسم بالفعالية والكفاءة ومع قرار الجمعية العامة ١٤/٥٤.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص أملي في أن يحظى مشروع القرار هذا بأوسع تأييد ممكن وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا لكي يعرض مشروع القرار A/54/L.68.

السيد فون كوفمان (كندا) (تكلم بالانكليزية): يشرف وفد كندا أن يعرض اليوم مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتنمية". وإننا نعرض مشروع القرار نيابة عن المشاركين في تقديمه والمدرجة أسماؤهم في الوثيقة A/54/L.68، بالاضافة إلى الدول الأخرى المشاركة وهي: بلجيكا وجنوب أفريقيا وغينيا - بيساو وفنلندا وموزامبيق واليونان.

وأود أولا أن استرعي انتباه الجمعية إلى بعض الأخطاء المطبعية الواردة في الوثيقة A/54/L.68 كما صدرت. أولا، في الفقرة ٤ فإن كلمة (Crises) ينبغي أن تكتب (Crisis). وثانيا، ينبغي استبدال كلمة "غربي" بكلمة "غرب"، حيثما ترد الكلمة في الفقرة ٩، وفي الفقرة ١٠ والفقرة ١١.

وهدف مشروع القرار هذا بسيط وواضح ألا وهو التدليل على تضامن المجتمع الدولي مع شعب تيمور الشرقية في جهوده لبناء بلد مستقل ومزدهر بدعم من الأمم المتحدة وشعوب العالم.

وتحقيقا لهذا الغرض، فإن مشروع القرار يجسد التزام المجتمع الدولي بتأييد العنصر الحاسم الأهمية في ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ويتمثل في المساعدة الإنسانية وإعادة التأهل الطارئة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩).

وتحقيق هذا الهدف يقتضي الالتزام، الذي يجسده مشروع القرار، بضمان وصول المساعدة الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق لجميع التيموريين الشرقيين الذين يحتاجونها أينما كانوا.

وبالمثل، يؤكد مشروع القرار على ضرورة ضمان أن يكون بامكان المشردين واللاجئين التيموريين الشرقيين ممارسة حقهم في العودة طوعا إلى تيمور الشرقية أو توطينهم في أماكن أخرى، إذا اختاروا ذلك.

وإذ يقدم الوفد الكندي مشروع القرار إلى الجمعية لكي توافق عليه، يعرب عن خالص تقديره للمشاركين في تقديمه ولجميع الدول الأعضاء الأخرى على دعمهم تحقيقا لتوافق الآراء بشأن هذا النص.

وتود كندا أن تعرب عن تقديرها للوفد الإندونيسي على وجه الخصوص للمساهمة البناءة التي قدمها في هذا المسعى. ويحدونا الأمل بأن يمثل مشروع القرار خطوة إلى الأمام في عملية المصالحة كما مثلها الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن وحيد والزعيمان التيموريان الشرقيان جانانا غوسماو وخوسيه راموس - هورتا في اجتماعهم التاريخي المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر في جاكارتا.

ونوصي بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا من دون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غرينادا لكي يعرض مشروع القرار A/54/L.69.

السيد ستانسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى البلدان المتأثرة بإعصاري خوسيه ولينيي"، بالنيابة عن المقدمين الذين ترد قائمة أسمائهم في الوثيقة A/54/L.69 والمشاركين الآخرين في

التقديم - أيرلندا، وباراغواي، والكاميرون، والمملكة المتحدة - في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال.

ويدعو مشروع القرار الى تقديم المساعدة الإنسانية للدول والأقاليم الجزرية الصغيرة النامية وهي: أنتيغوا وبربودا، وأنغيلا، واتحاد جزر البهاما، ودولة غرينادا، وكاريباكو ومارتينيك الصغيرة، وسانت كيتيس ونيفس، وجزر الأنتيل الهولندية، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، التي ضربها إعصارا خوسيه وليني، سواء مباشرة أم غير مباشرة. إن الارتفاع المفاجئ والهائل لأمواج هائلة في بعض المناطق أدى إلى فقد التنوع الأحيائي ودمار الموارد الأرضية والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

إن وتيرة هذه الكوارث الطبيعية - من أعاصير وزلازل وبراكين وفيضانات وجفاف وما إلى ذلك - وحدتها وعدم القدرة على التنبؤ بها في المنطقة تشبه سيف داموكليس المسلط على منطقتنا، جاهزا ليضرب الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواطن ضعفها. وإعصار ليني، على وجه التحديد، يعطي مثالا رئيسيا على هذا النوع من الكوارث الذي لا يمكن التنبؤ به. فقد تسلل إعصار ليني إلى المنطقة كاللص في وقت متأخر من موسم الأعاصير. وقد اختار أيضا مسارا مختلفا للهجوم حيث انقض في حوض البحر الكاريبي بدلا عن المجيء عبر المحيط الأطلسي، حيث تنبع الأعاصير عادة.

إن الأمين العام كوفي عنان، في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة، عرض دراسته الموضوعية والبليغة بعنوان "مواجهة التحدي الإنساني". وقد قال الأمين العام:

> "شهد العالم من الكوارث الطبيعية الفادحة في التسعينات ثلاثة أضعاف ما سبق أن شهده في الستينات بينما انخفضت أموال معونات الطوارئ بنسبة ٤٠ في المائة في السنوات الخمس الماضية". (A/54/1، الفقرة ٤)

إن التكلفة الباهظة لترميم البنى الأساسية وإعادة تأهيل القطاعات المنتجة، لا سيما الزراعة والسياحة، تجعل تحقيق التنمية المستدامة في الجزر المتضررة مهمة خارقة، ولا تختلف عن عمل سيزيف، حيث أننا ما أن نفيق مما أصابنا، سرعان ما تضربنا الأعاصير مرة أخرى. ونحن نعيد البناء ونتعرض للتدمير ثانية بوتيرة متكررة. ومن المهم ملاحظة أن كل ذلك يحدث في وقت تشهد فيه بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية إخراجها من ترتيبات الإقراض التساهلية ومختلف الآليات الأخرى للتمويل من أجل التنمية.

ونحن نعرب عن تقديرنا وامتناننا للدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الدولية التي توفر الإغاثة الطارئة للبلدان والأقاليم المتضررة، بيد أن حجم الجهد

اللازم لإعادة البناء يتجاوز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على القيام بذلك وحدها. ومن ثم، نناشد المجتمع الدولي والبلدان الصديقة من أجل تقديم مساعدة فورية في مجال وضع وتمويل وتنفيذ نهج شمولي للخطط المتوسطة والطويلة الأجل بغية استعادة الصلاحية الهيكلية والمالية في البلدان المتضررة.

إن هذه البلدان والأقاليم تقر بأهمية بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التأهب للكوارث وتدبرها. ولهذا السبب، أدرجنا في مشروع القرار هذا إشارة إلى تنظيم حلقة عمل إقليمية ينبغي أن تجمع خبراء التأهب للكوارث وإدارتها مع اختصاصيين من ميادين أخرى متعددة، بما في ذلك البيئة، والهندسة الهيكلية، والتخطيط الإنمائي.

وفي شهر أيلول/سبتمبر من هذه السنة، عقدت الجمعية العامة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نعتقد أن تنفيذ مشروع القرار A/54/L.69 ينبغي أن ينظر إليه بوصفه جزءا من ترشيد عمل الجمعية العامة. وبهذا المعنى، يجب النظر إلى مشروع القرار هذا في إطار عملية تنفيذ حصيلة الدورة الاستثنائية وبرنامج عمل بربادوس. وإننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان، طلبنا إلى الأمين العام أن يضمن تقريره إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة معلومات عن الروابط بين تنفيذ مشروع القرار هذا وتنفيذ حصيلة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين وبرنامج عمل بربادوس.

ولعل من محاسن الصدف أن يعرض مشروع القرار هذا بشأن المساعدة الإنسانية على المجتمع الدولي في وقت تحتفل فيه الأديان التوحيدية الثلاثة - الإسلام والمسيحية واليهودية - بأعيادها التي يتمثل الموضوع الأساسي فيها في العطاء والاهتمام والمشاركة.

إن رسالة عيد الميلاد هي تبشير الفقراء بالأنباء السارة وإطلاق سراح المحتجزين. وينطوي صيام الشهر الإسلامي الكريم شهر رمضان على الشعور بالتعاطف مع الجوعى والأقل حظا. وخلال عيد الأنوار اليهودي، هانوكا، يجري تبادل الهدايا وتعطى الهبات للفقراء. وقد قال الخالد تشارلس ديكنز، في رائعته "ترنيمة عيد الميلاد":

"إن عيد الميلاد هو الوقت الوحيد في السنة الذي يبدو فيه أن الرجال والنساء يتفقون على فتح قلوبهم على مصراعيها، وعلى النظر إلى من هم دونهم مرتبة وكأنهم حقا زملاء لهم على الدرب إلى القبر."

وقال رائد العلم والثقافة العظيم، ليوناردو دافتشي:

"في أوقات الأزمات ينبغي أن ننظر إلى أنفسنا بوصفنا مسافرين على السفينة نفسها، تتقاذفنا الأمواج العالية نفسها، ونواجه المصير نفسه والصراع نفسه."

وأود أن أعرب عن تقديري وامتناني لجميع مقدمي مشروع القرار A/54/L.69 على مساعدتهم القيمة والسخية التي منحوها بروح من التعاون الحق، تحت رئاسة سفير الدانمرك.

وختاما، يُعرب المقدمون عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء حتى تأتي المساعدة الإنسانية التي نلتمسها سخية بروح التضامن الدولي، وبالنسبة لبلداننا وأقاليمنا المتضررة، نحن نشعر حقا بأن الوقت ليس وقت تشاؤم لا يرى أية إمكانية للحل. إن الوقت وقت أمل وتوقع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/54/L.70 سيتم في موعد لاحق سيجري إعلانه لإتاحة الوقت لاستعراض الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية عن مشروع القرار ذلك.

وأود أن أعلن أنه، منذ عرض مشروع القرار A/54/L.66 بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا، انضمت اليونان إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار.

نبدأ النظر الآن في مشاريع القرارات A/54/L.29/Rev.1 وA/54/L.66 و A/54/L.67 و A/54/L.68 و A/54/L.69 و A/54/L.52.

وستبت الجمعية أولا في مشاريع القرارات الستة المقدمة في إطار البندين الفرعيين (ب) و(هـ) من البند ٢٠ من جدول الأعمال. ففي إطار البند الفرعي (ب) ستبت

الجمعية في مشاريع القرارات A/54/L.29/Rev.1 و A/54/L.66 و A/54/L.67 و A/54/L.68 و A/54/L.69.

مشروع القرار A/54/L.29/Rev.1 عنوانه "تقديم المساعدة والتعاون الدوليين للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى". وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار A/54/L.29/Rev.1، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الأرجنتين، اسبانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، فنزويلا، النرويج.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.29/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.29/Rev.1 (القرار ٩٦/٥٤ هاء).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/54/L.66 عنوانه "تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.66.

اعتمد مشروع القرار A/54/L.66 (القرار ٩٦/٥٤ واو).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/54/L.67 معنون "تقديم المساعدة إلى دول أوروبا الشرقية المتضررة من التطورات الحاصلة في منطقة البلقان". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.67؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.67 (القرار ٩٦/٥٤ زاي).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/54/L.68 معنون "تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتنمية". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.68 بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.68 بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٩٦/٥٤ حاء).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/54/L.69 عنوانه "تقديم المساعدة الطارئة إلى البلدان المتأثرة بإعصاري خوسيه وليني". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.69؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.69 (القرار ٩٦/٥٤ طاء).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفي إطار البند الفرعي (هـ) ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.52 المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني". فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.52؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.52 (القرار ١١٦/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم من مشاريع القرارات المعتمدة توا. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن مدة تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مارش (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد انضم وفدي مترددا إلى توافق الآراء بشأن القرار المعنون "تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". والولايات المتحدة تأسف لأن التسمية التي تستخدم في الجمعية العامة عند الإشارة إلى هذه الدولة لم تتبع هنا. وفي عدة قرارات اتخذت في السنوات الماضية، وفي إجراءات سابقة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، أشير عن صواب إلى الدولة المذكورة بأنها "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)". وموقف وفد بلادي هو أن الجمعية العامة ينبغي أن تلتزم الاتساق مع تلك الممارسة السابقة والراسخة. فهذه التسمية تعزز نقطة مفادها أن الدولة الحالية المسماة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليست الدولة الخلف للدولة السابقة التي لم يعد لها وجود، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وأنها لا تمثل غير جزأين من الدولة السابقة هما جمهوريتا صربيا والجبل الأسود.

ولقد أوضحت الجمعية العامة هذا الموقف منذ عام ١٩٩٢ برفضها السماح لأي ممثل للدولة التي تسمي نفسها الآن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن يشارك في أي مداولات للأمم المتحدة، أو - حرفيا - أن يشغل مقعدا في اجتماعات الأمم المتحدة. ولا ينبغي للجمعية العامة أن

تسمح بأي تغيير في التسمية الصحيحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، ريثما تطلب تلك الدولة رسميا أن تصبح عضوا شرعيا ومعترفا به في الأمم المتحدة. فهذا أمر يهم دولا عديدة في منطقة البلقان.

ثم إن وفدي يلاحظ أن سلوبودان ميلوسيفيتش ونظامه غير الديمقراطي هما المسؤولان مباشرة عن انعزال صربيا عن المجتمع الدولي، والمسؤولان بالتالي عن أي احتياجات إنسانية تنجم عن هذه العزلة. وهذا القرار ينبغي النظر إليه في سياق أسباب الحالة الراهنة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وهي أسباب تعزى مباشرة إلى السيد ميلوسيفتش.

السيد مونياغا (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببضع ملاحظات عن القرار ٩٦/٥٤ حاء، المتعلق بتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتنمية، الذي اعتمد للتو، والذي انضمت اندونيسيا إلى توافق الآراء بشأنه.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لجميع الوفود التي بذلت جهودا ملموسة بخصوص مشروع القرار ولا سيما وفدا كوبا واليابان، والأعضاء المهتمون في مجموعة الـ ٧٧. لقد تعاونت اندونيسيا معهم بشأن مشروع القرار ودفعت بالعملية قدما، بغية مراعاة الجوانب الإنسانية والتوصل إلى قرار بتوافق الآراء.

ونحن نؤمن بأن القرار سيسهم في تخفيف محنة أبناء تيمور الشرقية، حيث أنه لا يعترف فحسب بالمبادئ الهامة للمساعدة الإنسانية، بل إنه يتطرق أيضا للحالة المؤسفة السائدة على أرض الواقع.

وبالمثل، فإن القرار يعترف بما تقدمه إندونيسيا، بوصفها البلد المضيف، من إسهام لحل المشكلة، ويرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب تيمور الشرقية.

وأعتقد بأن جميع هذه الجهود لا يمكنها إلا أن تُخلف أثرا إيجابيا على المنطقة وأن تهيئ الظروف الضرورية لتحقيق التنمية في جو سلمي في المستقبل.

ولقد بذلت إندونيسيا جهودا لحل مشكلة الحالة الإنسانية التي يعيشها أبناء تيمور الشرقية. واستجابت حكومة إندونيسيا فورا بتنفيذها عملية إنسانية شاملة لتوفير الأغذية والأدوية والمأوى. وتعاونت إندونيسيا أيضا تعاونا كاملا مع وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية وطلبت إلى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جاكرتا أن ينسق هذه الجهود. وتعمل إندونيسيا عن كثب مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بغية كفالة سلامة وصحة ورفاه جميع اللاجئين من أبناء تيمور الشرقية.

وتعمل إندونيسيا الآن على تسريع عودة لاجئي تيمور الشرقية إلى تيمور الشرقية، ولا سيما الذين يريدون العودة طوعا، للبدء بعملية الاستقرار والتنمية التي نحن في أمس الحاجة إليها. وفي عملنا على تنفيذ العملية للتغلب على هذه الحالة الإنسانية، سنوفر للجميع المساعدة بما لدينا من قدرة، وسنواصل تقليدنا القديم العهد المتمثل في تقديم المساعدة إلى المحتاجين إليها.

ويتمثل هدفنا والتزامنا، عن طريق هذا القرار، في كفالة أن تكون الأموال المخصصة والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة لصالح أبناء تيمور الشرقية مباشرة. وينبغي توجيه هذه الجهود بعناية بغية تحقيق أكبر قدر من الفائدة والحد إلى أبعد مدى ممكن من تبديد أية مساعدة.

وأود أن أؤكد أن إندونيسيا ترى دوما أن الحل المفضل لأية أزمة للاجئين هو عن طريق إعادة التوطين بصورة طوعية. ونحن نعتبر أن الخيارات المتاحة لأبناء تيمور الشرقية في العودة إلى تيمور الشرقية أو البقاء في تيمور الغربية أو في إعادة السكن في أنحاء أخرى من إندونيسيا أو التوجه إلى بلدان أخرى، ستسهم في حل الأزمة. وأود أن أذكر أن هذا القرار يفي بالمتطلبات الإنسانية لجميع أبناء تيمور الشرقية، بصرف النظر عن الخيار الذي يعتمدونه. وتقديم المساعدة الإنسانية سيرتكز على أساس غير تمييزي لجميع أبناء تيمور الشرقية، بمن فيهم الراغبون في البقاء في إندونيسيا.

ويجب الآن أن نتطلع قدما إلى مستقبل يقوم على علاقات ثنائية وثيقة مع تيمور الشرقية التي ما زالت الآن تحت إدارة انتقالية وستُصبح دولة مستقلة في المستقبل، الأمر الذي يفتح فصلا جديدا من التعاون

والعلاقات المتبادلة. وأعتقد أن الجهود الإنسانية الجارية حاليا سترسي الأساسات للمستقبل.

ويُعرب وفد بلادي عن رغبته، عن طريق هذا القرار، في تعزيز عملية تضميد الجراح، وفي تعزيز أحلام السلام والاستقرار في المنطقة. وبما أن اهتمام العالم غالبا ما يكون عابرا، فإننا نأمل في تحقيق أهداف القرار وفي تحسين الحالة الإنسانية لجميع أبناء تيمور الشرقية إلى حد كبير.

الآنسة رزق (الجمهورية العربية السورية) (تكلمت بالعربية): انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الوارد في الوثيقة A/54/L.52 الذي تم اعتماده للتو. ويؤيد وفد بلادي الفقرات العاملة الداعية إلى تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وذلك انطلاقا من دعم الجمهورية العربية السورية للجهود الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني والنهوض بتنمية وتحسين ظروف معيشته.

إلا أن وفد بلادي يتحفظ على بعض الفقرات التمهيدية الواردة في نص القرار المعتمد للتو باعتبارها لا تعكس بدقة وشمول الصعوبات التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الجمهورية العربية السورية تؤمن بأن السير في الطريق الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ورفع المعاناة عنه يتطلب إزالة الأسباب الحقيقية لهذه المعاناة المتمثلة في استمرار الاحتلال الاسرائيلي وفي استمرار الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية بشكل خاص.

السيد شاكام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمت إسرائيل هذا العام، كما في الأعوام الماضية، إلى توافق الآراء على القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، وأود أن أعلل موقفنا في هذا الصدد.

مثلما أشرنا إليه في بياننا بشأن هذا البند، فإن إسرائيل ملتزمة بتحقيق هدف تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه للشعب الفلسطيني، الأمر الذي نراه استثمارا لمستقبل أفضل لشعوب المنطقة. وهذا الهدف هو ترجمة لعنصر رئيسي من عناصر السياسة الإسرائيلية التي تتضمن تقديم مساعدات اقتصادية مباشرة إلى الفلسطينيين، والتعاون لتحقيق التنمية، وتحقيق مجموعة واسعة من المشاريع الأخرى التي تسفر عن إحراز نتائج كبيرة على أرض الواقع.

ونحن نرحب بالجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية للمساعدة في الجهود الإنمائية. وتتعاون إسرائيل تعاونا كاملا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن منظمات دولية أخرى، في تنفيذ برامج ترمي إلى تحسين ظروف معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى أن إسرائيل تتشاطر الأمل في أن يتمكن المنسق الخاص للأمم المتحدة في هذه المجالات من تقديم المساعدة في المجال الحيوي المتمثل في الاستثمار، والإثراء، والنمو الاقتصادي في المستقبل. وإسرائيل على استعداد للتعاون مع المنسق الخاص في هذا المجال.

وانضمام إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار يجب ألا يُفسر بأنه يشير إلى أي موقف بالنسبة للوضع الحالي للمناطق التي يُشار إليها بوصفها أراض محتلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأييدنا لا يُعبر على الإطلاق عن موقف إسرائيل إزاء الوضع الدائم لهذه الأراضي، التي - وفقا لجميع الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، بما فيها مذكرة شرم الشيخ المتفق عليها مؤخرا - تُشكل موضوعا يجري التفاوض بشأنه بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار المفاوضات الجارية حاليا حول الوضع الدائم.

وبالنسبة للتعليقات التي أبداها زميلي السوري، فقد بدأت المفاوضات المباشرة اليوم في واشنطن بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتُضاف هذه المحادثات إلى المفاوضات التي نجريها حاليا مع جيراننا الفلسطينيين. وتعتقد إسرائيل أنه من المصلحة العامة لجميع الأطراف المشتركة بنشاط في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط أن نطمح إلى لغة السلام وحوار المصالحة، ليس في قاعة المفاوضات فحسب، بل وفي المحافل الدولية أيضا، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وانطلاقا من هذا الاقتناع، ومن أجل السعي إلى إيجاد مدونة جديدة لسلوكنا، أود أن أغتنم هذه الفرصة بعدم

الرد، وأود أن أسترعي انتباه زميلي السوري، والجمعية العامة أيضا، إلى هذا الامتناع عن الرد.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تُرحب روسيا باتخاذ القرار ٩٦/٥٤ "زاي"، المعنون "تقديم المساعدة إلى دول أوروبا الشرقية المتضررة من التطورات في البلقان"، بوصفه خطوة هامة نحو اعتراف المجتمع العالمي بأهمية اتخاذ نهج موحد إزاء المشاكل في منطقة البلقان، التي تُعاني نتيجة للأحداث التي وقعت مؤخرا حول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونرى أنه لا شك في أن أشد البلدان تضررا بالأحداث المعروفة التي وقعت مؤخرا حول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نفسها. ولن يمكن ضمان التقدم الدائم صوب الاستقرار والانتعاش في البلقان إلا بالعمل الشامل والمنسق من جانب المجتمع العالمي من أجل إدماج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عملية الانتقال من تقديم المساعدة في حالات الطوارئ من أجل الإصلاح، والتعمير، والتنمية.

وكما ذكر في نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل جنوب شرق أوروبا للفترة كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، فإننا نتناول حالة طوارئ معقدة تؤثر على منطقة بأكملها. وفي هذا السياق، هناك صلة لا تنفصم بين المساعدة في حالات الطوارئ، والإصلاح، والتنمية في المنطقة بأكملها.

ويسرنا أن يجري التوسع في عملية الاعتراف بذلك. وبالتالي، فالقرار الذي اتخذه مؤخرا المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بعنوان "منطقة أوروبا والدول حديثة الاستقلال" يسجل أهمية بذل جهود دولية واسعة النطاق من أجل سرعة البدء في عملية الانتقال من تقديم المساعدة من أجل الإصلاح، والتعمير والتنمية الحقيقية لمنطقة البلقان. كما أنه يتضمن نداء موجها إلى المدير العام لتلك المنظمة بتقديم المساعدة إلى منطقة البلقان في مجال إصلاح بنيتها التحتية الصناعية وتطويرها.

وفي هذا السياق، نود أن نُسجل بصفة خاصة الدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة ٩٦/٥٤ "زاي" والموجهة إلى جميع الدول، وإلى المنظمات الدولية ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، وبخاصة المؤسسات المالية الدولية، بمواصلة مراعاة الاحتياجات والحالات الخاصة للدول المتضررة لدى تقديمها الدعم والمساعدة لجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، والتنمية.

ونحن ممتنون لمقدمي القرار لبدء النظر في هذا الموضوع الملح داخل الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد موقفنا المتمثل في ضرورة الأخذ في الحسبان المشاكل الاقتصادية الخاصة لجميع بلدان أوروبا الشرقية عند تنفيذ القرار، بما فيها من دول لا تنتمي بشكل مباشر إلى منطقة البلقان، وإن كانت تُعاني أيضا من الأحداث التي وقعت هناك، في جملة أمور، نتيجة للآثار الضارة على التجارة الإقليمية والملاحة في نهر الدانوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للموقف.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشير إلى القرار ٩٦/٥٤ حاء، بشأن تيمور الشرقية، الذي اتخذ للتو. إن هذا القرار يصدر في وقته تماما، لأنه اتخذ في وقت بدأت فيه الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية أنشطتها. والأهم من ذلك أن اجتماع الأطراف المانحة يومين لجمع الأرصدة للإدارة الانتقالية يبدأ غدا في طوكيو. ونقدر تقديرا عظيما مبادرة حكومة كندا بطرح هذا القرار.

ونشيد كذلك بحكومة إندونيسيا لمشاركتها الفعالة في عملية صياغة القرار ومتابعته إلى أن جرى اتخاذه. ومما يُثلج صدرنا إلى حد كبير جدا الموقف الإيجابي لحكومة إندونيسيا، حيث أن علاقات الصداقة مع البلدان المجاورة ستكون لها أهمية جوهرية بالنسبة لتحقيق السلام والازدهار في تيمور الشرقية في المستقبل.

ويسرني أن أحيط الجمعية علما بأن المجلس التشريعي الياباني وافق مؤخرا على ميزانية تكميلية تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة تيمور الشرقية. وهذا المبلغ يتضمن ١٠٠ مليون دولار تُنفق بغرض تيسير مشاركة ضباط وجنود البلدان الآسيوية وغيرها من البلدان النامية في القوات الدولية. والـ ١٠٠ مليون دولار الأخرى تتضمن الإسهام المقدر بـ ٦٠ مليون دولار للإدارة الانتقالية، و ٢٨ مليون دولار للمساعدة الإنسانية استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات، ولنداء لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وفي مجال المساعدة الإنسانية، خصصت اليابان بالفعل مليوني دولار لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولبرنامج الأغذية العالمي من أجل الاحتياجات الإنسانية الأولية، وشاركت طائرات قوات الدفاع عن النفس اليابانية في النقل الجوي لمواد المعونة من صورابايا إلى تيمور الغربية لأنشطة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. أما الـ ١٢ مليون دولار المتبقية في الميزانية التكميلية فستستخدم بغرض التنمية وإعادة التأهيل. وتعتزم اليابان أن تتعهد بإسهام كبير آخر لنفس الغرض في اجتماع طوكيو للمانحين، الذي سيعقد غدا.

وكما أكدت في بياني بمناسبة اتخاذ مجلس الأمن قرار إنشاء الإدارة الانتقالية، فإن المصالحة بين شعوب تيمور الشرقية أمر ضروري لنجاح بناء الأمة في البلد الوليد. ولذلك، يسرني أن أحيط الجمعية علما بأن جرى عقد اجتماع للمصالحة في طوكيو أمس واليوم، حضره ممثلو الجانبين: مناصرو الاستقلال ومناصرو الاندماج. ويسر حكومة اليابان أنها دعمت عقد ذلك الاجتماع، ونأمل أن يجري التوصل بسرعة إلى المصالحة بين سكان تيمور الشرقية لكي يعود الكثيرون منهم ممن لا يزالون خارج تيمور الشرقية ويشاركون في بناء الدولة في بلدهم.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد الالتزام المستمر من جانب حكومة اليابان بدعم الإدارة الانتقالية وشعب تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد جيلاني (فلسطين) (تكلم بالعربية): نود بداية أن نتقدم بالشكر إلى دول الاتحاد الأوروبي التي شاركت في تقديم القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" وإلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي انضمت إلى توافق الآراء.

نحن نأسف لبيان المندوب الإسرائيلي حول هذا القرار. ونود أن نؤكد على أن مفاوضات السلام والاتفاقات الانتقالية هي أصلا مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يؤكدان على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. كما أن هناك العديد من القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة - بما في ذلك ٢٤ قرارا لمجلس الأمن - تؤكد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأرض الفسطينية المحتلة بما فيها القدس.

كما نأسف أيضا لأن مندوب إسرائيل ما زال يتجاهل حقيقة وجود الشعب الفلسطيني. حيث أنه تجنب حتى ذكر كلمة الشعب الفلسطيني.

ونؤكد أخيرا على أن الاتفاقات الموقعة بين الجانبين واتفاقات الوضع الدائم يجب أن تكمل مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتكون متماشية مع قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة.

السيد شاكام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أكرر إيمان إسرائيل بأن من المصلحة العامة لجميع الأطراف المشاركة بفعالية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط أن تجنح إلى لغة السلم والحوار والمصالحة، وليس في قاعة المفاوضات فحسب، ولكن أيضا في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ضوء هذا الاقتناع، وفي سبيل السعي إلى اتباع مدونة سلوك جديدة فيما بيننا، أود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن عن امتناعي عن الرد. وأود أن استرعي إلى الامتناع عن الرد هذا انتباه الوفد الفلسطيني المراقب، الذي يمثل أحد المستفيدين الأساسيين من القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، واسترعي أيضا انتباه الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبت في مشاريع القرارات الأخرى التي قدمت أو ستقدم في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال والبند الفرعي (ب) في وقت لاحق.

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

مشروع القرار (A/54/L.65)

تعديل (A/54/L.65)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن هذا البند في جلستها العامة السبعين في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

أعطي الكلمة لممثل النرويج ليعرض مشروع القرار A/54/L.64.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): بصفتي ممثلا للرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يشرفني أن آخذ الكلمة لأعرض مشروع القرار A/54/L.64، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنيابة عن مقدمي المشروع الـ ٤٦ المدرجة أسماؤهم. وبالإضافة إلى ذلك طلبت ألبانيا وجمهورية كوريا أن تدرجا من ضمن المقدمين.

والنرويج بوصفها بلدا قطع التزاما ثابتا منذ أمد بعيد بالأمن الدولي، كانت فخورة بأن تتاح لها الفرصة لتتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال هذه السنة الماضية، وأن نتحمل نصيبنا من المسؤولية عن الأمن والسلم في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد تُوجت مجهودات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في السنة الماضية بعقد مؤتمر قمة المنظمة في اسطنبول في الشهر الأخير. وقد قدم وزير خارجية النرويج، السيد كنوت فوليبيك في خطابه إلى الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ ديسمبر، إحاطة إعلامية عن نتائج القمة وأعرب عن تقديره لمشاركة الأمين العام السيد كوفي عنان في القمة. وذكّر وزير الخارجية فوليبيك بخطاب الأمين العام في قمة اسطنبول، الذي دعا فيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الإسهام في المناقشة التي بدأها في وقت سابق من هذه السنة عن إيجاد سبل للتوفيق بين احترام السيادة الوطنية والحاجة إلى منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

وميثاق الأمن الأوروبي الذي اعتمده مؤتمر القمة يمثل في كثير من جوانبه استجابة لتلك الدعوة يعيد تأكيد التزام الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التزاما تاما بميثاق الأمم المتحدة، وكذلك امتثالها للالتزامات الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية.

ويؤكد الميثاق في الوقت نفسه أن التهديدات للأمن والاستقرار الدوليين يمكن أن تنبع من الصراعات داخل الدول وفيما بينها. ثم إن الميثاق يؤكد أنه لا يوجد شيء يطلق عليه شؤون داخلية عندما تنتهك التزامات في البعد الإنساني. كما يعزز الميثاق قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على منع الصراعات وإدارة الأزمات، وييسر توثيق التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالأمم المتحدة مثلا.

وقد ظل تعزيز تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة ووكالاتها إحدى أولويات الرئاسة النرويجية، مع الدعم الكامل لعضوي الترويكا الآخرين - بولندا والنمسا. ويثبت التقرير الممتاز للأمين العام، الذي نهنئه عليه، بشكل عملي تماما أن التعاون قد كثف بالفعل على مدى العام الماضي. ولم يتم هذا بالتصميم وحده بل أن الضرورة اقتضته. فقد جاء نتيجة لتزايد الطلب على أرض الواقع حيث مثلت الحالة في كوسوفو أكبر تحد مشترك على مدى العام المنصرم.

وتنعكس زيادة نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في مشروع القرار A/54/L.64 الذي يلاحظ مع التقدير زيادة تحسن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويرحب باعتماد مؤتمر قمة اسطنبول ميثاقا للأمن الأوروبي حيث يرمي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وتحسين القدرات التنفيذية للمنظمة عن طريق وضع منهاج عمل للأمن التعاوني في جملة أمور.

وهو إلى جانب إشارته إلى استمرار جهود المنظمة فيما يتعلق بصراعات محددة في مناطق التوتر في المنطقة الإقليمية للمنظمة مما يبعث على قلق الأمم المتحدة أيضا، فهو يبرز التطورات الجديدة. وهذه تشمل مشاركة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال

والصراع المسلح في مؤتمر اسطنبول الاستعراضي الذي عقدته المنظمة. وفضلا عن هذا فهو يشمل التزام المنظمة بتعزيز حقوق الطفل ومصالحه في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع، ووضع حلف الاستقرار لجنوب شرق أوروبا تحت رعاية المنظمة، والتعاون بين المنظمتين في تعزيز تعاوننا الإقليمي في آسيا الوسطى.

وفي كلمة الأمين العام أمام مؤتمر قمة المنظمة وصف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة بأنه نموذج لما يمكن إنجازه في العالم قاطبة عن طريق عمل الأمم المتحدة مع المنظمات والترتيبات الإقليمية. وقد تابع هذا وزير الخارجية فولبيك في كلمته أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، حيث أعرب فيها عن الأمل في أن يكون قالب التعاون الجديد الذي يعد في أوروبا بمثابة نموذج تحتذيه بقية أنحاء العالم ورحب بإقامة حوار بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية حول كيفية إقامة هذا التعاون على أساس عالمي.

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عن أملي الوطيد في أن يجتذب مشروع القرار هذا الذي تشترك في تقديمه أغلبية ساحقة من الدول المشاركة في المنظمة أقصى تأييد ممكن وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان لعرض التعديل في مشروع القرار A/54/L.64 الوارد في الوثيقة A/54/L.65.

السيد كولييف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): أود أن أعرض تعديلا من وفد جمهورية أذربيجان، وارد في الوثيقة A/54/L.65، لمشروع القرار A/54/L.64 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا".

وللأسف فقد أصبح من التقاليد المؤسفة أن يضطر وفد أذربيجان سنة بعد أخرى إلى أن يعدل مشروع قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بأن يقترح النص الذي سبق اعتماده من الجمعية العامة. وفي الدورة الحالية نفعل ذلك للمرة الرابعة. ويبدو أن تلك حلقة مفرغة. فما الذي يمكن عمله غير ذلك؟ وما الذي يجب أن تفعله الأمم المتحدة غير ذلك حتى يمكن أن تدرج اللغة المعتمدة والمتفق عليها، في مشروع قرار منذ البداية الأولى؟

والأسباب التي دفعت إلى اقتراح هذا التعديل لا تزال ملحة وقائمة. والمسألة مسألة مبدأ وتتعلق مباشرة بأعلى المصالح الوطنية لبلدي، وهي سيادته وسلامة أراضيه. غير أن الفقرة ١٦ من منطوق مشروع القرار A/54/L.64 المتعلقة بالمشكلة تختلف في جوهرها عن الصياغة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دوراتها السابقة. ومع هذا فوفد أذربيجان، انطلاقا من روح التوفيق يقترح الصياغة التي اعتمدتها الجمعية العامة لا لتحل محل الفقرة ١٦ من المنطوق بل بوصفها فقرة جديدة في المنطوق.

وقد جاء تأكيد المجتمع الدولي مرارا على سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها، وخاصة من مجلس الأمن في قراراته بشأن الصراع بين أرمينيا وأذربيجان وهي: القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) والقرار ٨٥٣ (١٩٩٣) والقرار ٨٧٤ (١٩٩٣) والقرار ٨٨٤ (١٩٩٣). وقد بيَّن الأمين العام بوضوح في تقاريره الحالية والسابقة بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر - الوثائق A/50/564 و A/52/450 و A/53/672 و A/54/537 - أن ناغورني كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان.

وأود أن أعرب هنا عن أسف وفدي العميق إزاء تقاعس القائم برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيانه أمام الجلسة العامة للجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لا عن تأكيد سيادة بلدي وسلامته الإقليمية فحسب بل وعن الإشارة إلى مشكلة رئيسية تواجه المنظمة وهي: الصراع بين أرمينيا وأذربيجان داخل وحول منطقة ناغورني كاراباخ من جمهورية أذربيجان. فنتيجة لهذا الصراع لا يزال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، وليس أرمينيا، تحت الاحتلال، وأذربيجان هي التي عليها أن تواكب حالة الطوارئ الإنسانية التي نجمت عن ترحيل مليون لاجئ ومشرد.

وكما ذكرت آنفا فإن نص التعديل الذي نقترحه ليس جديدا ويعرفه الجميع. وفي أربع مرات سابقة أقرت الجمعية العامة مشاريع قرارات تضمنت تعديلا من هذا القبيل - في دورتها التاسعة والأربعين والحادية والخمسين والثانية والخمسين والثالثة والخمسين. وجوهر التعديل يعتمد بالكامل على الأحكام ذات الصلة من القرار ١٣/٤٩ الذي أقر دون تصويت وبتوافق الآراء، الذي شمل أرمينيا. وهو يؤكد الفقرة ذات الصلة من القرارين ٥٧/٥١ و ٢٢/٥٢ ومن قرار العام الماضي ٨٥/٥٣.

وإذ يشدد وفد أذربيجان على الأهمية الخاصة لهذه المسألة بالنسبة لبلدنا يهيب بالدول الأعضاء أن تفعل ما فعلته في السنوات الثلاث الفائتة بغية إعادة تأكيد تأييدها لأذربيجان، وأن تعتمد تعديلنا على النحو الوارد به في الوثيقة A/54/L.65.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/54/L.64 والتعديل عليه الوارد في الوثيقة A/54/L.65.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت. هل لي أن أذكر الوفود بأن مدة تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم للنرويج على عرضه مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.64 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك بصفته ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/54/537، بأن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواصلان ممارسة تقسيم العمل استنادا إلى المزايا النسبية للمنظمتين، ويشير، في جملة أمور إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اضطلعت بالدور الريادي في حسم الصراع في ناغورني - كاراباخ. ويتماشى هذا النهج إلى حد كبير مع ما نراه من أن الشكل الحالي للرئاسة المشتركة لمجموعة منسك هو الأكثر ملاءمة لحسم الصراع في ناغورني - كاراباخ، ولا سيما بالنظر إلى حقيقة أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الهيئة الوحيدة التي لها ولاية وسلطة في معالجة المسألة.

ومنذ ١٩٩٢، ما برحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشارك بنشاط من خلال مختلف ترتيبات عملية منسك، في تحديد عناصر السلم والاستقرار الدائمين. وحكومة أرمينيا بوصفها مؤيدة لاتباع نهج أكثر مرونة إزاء التسوية، وكذلك سلطات ناغورني - كاراباخ، قبلت المقترحات الأخيرة للرئاسة المشتركة لمجموعة منسك بوصفها تمثل جهدا يتسم بقدر أكبر من الواقعية لمعالجة مسألة مركز ناغورني - كاراباخ، وبالحد الأدنى من التحيز للمزاعم المتعارضة. ومما يؤسف له أن أذربيجان رفضت تلك المقترحات. وبالرغم من ذلك، يحدونا الأمل في أن يؤدي الحوار المكثف بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان إلى تعزيز عملية السلام والمساعدة في التوصل إلى حل شامل ودائم للمشكلة، من خلال استئناف المفاوضات في إطار مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما يرد في الإعلان الصادر مؤخرا عن المؤتمر الاستعراضي لمنظمة الأمن والتعاون الذي عُقد في اسطنبول.

ويغطي مشروع القرار A/54/L.64 مختلف جوانب التعاون والتبادل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأثناء صوغ مشروع القرار هذا، فإن الرئيس الحالي، وبالتشاور مع مقدمي مشروع القرار، اتبع روح إعلان اسطنبول، وهذه الروح نفسها كانت نتيجة توافق الآراء الذي توصل إليه جميع رؤساء الدول أو الحكومات، بمن فيهم رئيس أرمينيا ورئيس أذربيجان.

ولذا أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ١٦ من مشروع القرار A/54/L.64، التي تتضمن في الواقع صياغة مطابقة للفقرة ٢٠ من إعلان اسطنبول. وهذه الفقرة من الإعلان صيغت بمشاركة ومساعدة الرئاسة المشتركة لمجموعة منسك المكونة من فرنسا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة وقبلتها جميع الحكومات بتوافق الآراء، بما فيها أذربيجان. وأود أن أؤكد من جديد بأن أرمينيا تؤيد تأييدا كاملا الفقرة ١٦، إذ تعتبرها التجسيد الأكثر واقعية وموضوعية للتطورات الحالية.

ومن ناحية أخرى، فإن التعديل الوارد في الوثيقة A/54/L.65 يفرض إطارا إلزاميا على مفاوضات السلام. وفي الواقع أن هذا التعديل يمثل تنقيحا لإعلان اسطنبول جرى بعد انتهاء مؤتمر القمة. ويرى وفد بلدي أن أية محاولة من جانب أية دولة بمفردها لتعديل الإعلان بهدف تكييفه مع مصالحها الخاصة سيلغي الأهمية القصوى للإعلان. ولذا ستصوت أرمينيا ضد التعديل المقترح وستمتنع عن التصويت على مشروع القرار ككل.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأنه تعذر مرة أخرى اعتماد مشروع القرار دون تصويت. ومشروع القرار جزء من سلسلة من القرارات التي تتناول التعاون بين الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية. وكان الاتحاد الأوروبي يفضل أن تتركز المناقشة على تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون

في أوروبا والأمم المتحدة وتحسين التنسيق بين المنظمتين.

وفيما يتعلق بجوهر التعديل الذي اقترحه وفد أذربيجان، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد على تأييده الكامل لإعلان قمة اسطنبول. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن مشروع القرار المعروض علينا لا يُغير بأي شكل من الأشكال الالتزامات التي قطعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مؤتمر قمة اسطنبول. ولذا، فإن الاتحاد الأوروبي سيمتنع عن التصويت على التعديل الذي قدمته أذربيجان، وسيصوت مؤيدا لمشروع القرار بمجمله.

وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، بالإضافة إلى آيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

السيد دلغادو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعتقد الدول الثلاث التي تتولى الرئاسة المشتركة لمجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - الاتحاد الروسي، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية - أنه بسبب الدور الذي تضطلع به في عملية تسوية الصراع في ناغورني - كاراباخ، يتعين علينا أن نمتنع عن التصويت على إجراء أي تعديل على الصياغة التي وافقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مؤتمر قمة اسطنبول. وإن امتناعنا اليوم عن التصويت لا يغير بأي شكل من الأشكال من التزامنا بتسوية تفاوضية لهذا الصراع بطريقة تحترم السلامة الإقليمية لجميع الدول في المنطقة، بالإضافة إلى المبادئ الأخرى ذات الصلة الخاصة بالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.64، وفي تعديله، الوارد في الوثيقة A/54/L.65. ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي يجري التصويت أولا على التعديل. ولذا فإن الجمعية تبت أولا في التعديل الذي عُمم في الوثيقة A/54/L.65.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كولومبيا، جيبوتي، اكوادور، مصر، جورجيا، غواتيمالا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كازاخستان، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، المكسيك، المغرب، موزامبيق، نيبال، عُمان، باكستان، باراغواي، بيرو، قطر، جمهورية مولدوفا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جنوب أفريقيا، السودان، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:
أرمينيا.

الممتنعون:
ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موريشيوس، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، سري لانكا، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد التعديل بأغلبية ٥٥ صوتا ومعارضة دولة واحدة وامتناع ٥٤ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفدا غيانا وهايتي الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.64، بصيغته المعدلة. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
أرمينيا، الصين.

اعتمد مشروع القرار A/54/L.64، بصيغته المعدلة، بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ١١٧/٥٤).

[بعد ذلك أبلغ وفدا سيشيل وغيانا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين].

الرئيس (تكلم بالانكليزية): **هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟**

تقرر ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ستانسلاوس (غرينادا).

البند ٧٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

مشروع القرار (A/54/L.24/Rev.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/662)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): **يرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار** A/54/L.24/Rev.1 **في الوثيقة** A/54/662.

وسنشرع الآن في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/54/L.24/Rev.1. **هل أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟**

اعتمد مشروع القرار A/54/L.24/Rev.1 **(القرار ١١٨/٥٤).**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): **بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال.**

البند ٧٦ من جدول الأعمال (تابع)

نزع السلاح العام الكامل

تقرير اللجنة الأولى (A/54/563، الفقرة ٦٤، مشروع القرار فاء)

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/663)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار فاء في الوثيقة A/54/663.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ ما يلي:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

وأود أن أذكر الأعضاء أيضا بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ نفسه، تُحدد تعليلات التصويت بمدة ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نتخذ إجراء بشأن مشروع القرار فاء، أود أن ابلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت في مشروع القرار بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة، ما لم تبلغ الأمانة بخلاف ذلك مقدما. ويعني ذلك أنه حيثما أجرت اللجنة تصويتا مسجلا أو منفصلا، فإن الجمعية العامة ستحذو حذوها في تلك المواضع.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار فاء المعنون "الأسلحة الصغيرة". وقد طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار فاء. وإن لم تكن هناك اعتراضات على هذا الطلب سأطرح للتصويت أولا الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار فاء.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كمبوديا، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، قطر، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:
الاتحاد الروسي.

الممتنعون:
أذربيجان، فرنسا، الهند، إسرائيل، موناكو، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، أسبانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرر الإبقاء على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار فاء بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت.

بعد ذلك أبلغت وفود البرتغال وبيلاروس وجمهورية كوريا وتركيا وغيانا وملديف الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار فاء في مجموعه.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش،

بربادوس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
لبنان، الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار فاء بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٥٤/٥٤ تاء).

بعد ذلك أبلغ وفد سيشيل الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الأولى.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام (A/54/549)

مشروع القرار A/54/L.63/Rev.1

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في مشروع القرار A/54/L.62 أرجئ إلى موعد لاحق.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأردن ليعرض مشروع القرار A/54/L.63/Rev.1.

الأمير الحسين (الأردن) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.63/Rev.1 في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك"، وذلك بالنيابة عن مقدميه.

إلا أنني أود أولا أن أدخل بعض التصويبات على الفقرة ١٥ من منطوق مشروع القرار. فبعد عبارة "وتحيط علما مع بالغ القلق"، تحذف عبارة "ما أظهره" ويستعاض عنها بكلمة "نتائج" ، وتبقى العبارة التي تليها دون تغيير. ثم تحذف العبارة التالية إلى آخرها: "مرتبطة بمفهوم سياسة المناطق الآمنة وتطورها وتنفيذها". وأخيرا، في نهاية الفقرة، أرجو إضافة عبارة "الأمين العام"، فيكون نص العبارة كما يلي: "على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام".

ويشرفني أيضا أن أضيف إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/54/L.63/Rev.1 البلدان التالية: اسبانيا وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبروني دار السلام وبلجيكا وبنغلاديش وتونس والجمهورية التشيكية وجيبوتي والدانمرك ورومانيا والسويد وعمان وفرنسا وفنلندا وقطر ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

إن مشروع القرار المعروض علينا يعرب عن كامل تأييد الجمعية العامة للنهوض بعملية السلام في البوسنة

والهرسك والتزامها بذلك؛ وبتحقيق مصالحة ذاتية ودائمة هناك عن طريق التنفيذ الكامل والشامل والمنتظم لاتفاق دايتون/باريس للسلام والاعلانات التي صدرت فيما بعد عن مجلس تنفيذ السلام.

ومن بين الفقرات الواردة في مشروع القرار المعروض علينا، فإن مقدميه يعتبرون أن الفقرة ١٥ من المنظوق هي أهم فقرة على الإطلاق. لذلك أود أن أبين وأشرح بالتفصيل سبب صياغة هذه الفقرة على النحو الذي هي عليه.

تنقسم الفقرة ١٥ من المنطوق إلى ستة أجزاء. الجزء الأول يتعلق بتقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام في إعداد تقرير من ١٣٧ صفحة، إضافة إلى ١٠ صفحات من التقييم، بشأن فشل سياسة الأمم المتحدة للمناطق الآمنة في البوسنة والهرسك. وذلك التقرير، أي تقرير سربرنيتسا الذي طلبته الجمعية العامة بالقرار ٣٥/٥٣ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ تقرير رائع وفقا لجميع المقاييس. ولا شك أن الوفود سيكون لها تفسيرها الخاص للأدلة الواردة فيه، وأن بعض الوفود ستشكك في تقييم الأمين العام. ولكن لا يستطيع أحد أن ينال من الأمين العام على الطابع المؤثر الذي يتصف به التقرير نفسه حيث أن كل ما جاء فيه بالفعل إما مشفوع بمحاضر أو موثق. ولقد طلبت الجمعية العامة تقريرا شاملا وتلقته. ونحن يجب أن نرحب بذلك. وأي شيء يقل عن الإعراب عن التقدير يكون، برأي مقدمي مشروع القرار، غير مناسب نظرا للجهود التي بذلها الأمين العام.

وإلى جانب ما يتصف به التقرير من طابع شمولي، فإن الأمين العام خرج أيضا عن صمت الأمم المتحدة لفترة دامت أربع سنوات بشأن موضوع سربرنيتسا، وفضح، بإخلاص يستحق تقديرنا، سلوكه وسلوك الأمانة العامة ووضعهما تحت المجهر، فضلا عن أعمال مجلس الأمن والدول الأعضاء. ولا بد أن نتبين الأهمية الفريدة لهذا العمل ونستوعبه، وهو ما نوهنا به في الجزء الثاني من الفقرة.

إن ما سعى الأمين العام جاهدا لإظهاره في التقرير، بصورة جوهرية، ليس الكشف عن عمل وحشي آخر فحسب، أي ارتكاب مذبحة مأساوية أخرى في العالم، بل تقطيع أوصال منطقتين آمنتين حددتهما الأمم المتحدة، وهما منطقتان كانت الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية ليست صغيرة عن الحفاظ على سلامتهما. وإن ما تبع ذلك من أعمال قتل وحشية ومنتظمة ارتكبها جيش صرب البوسنة في حق جميع الذكور في سربرينتسا تقريبا - وأغلبيته إما كانوا مدنيين أو ألقوا سلاحهم - فضلا عن التطهير العرقي في المنطقة، وارد ذكرها في الجزأين الثالث والرابع من الفقرة.

أما الجزء الخامس فيتعلق بتطوير سياسة المناطق الآمنة نفسها، من المفهوم الذي تتصف به إلى التنفيذ - أي العمود الفقري للتقرير. ويسلم هذا الجزء بالحقائق الخطيرة التي كشف عنها الأمين العام نفسه في متن النص.

وأخيرا، فيما يتعلق بالجزء السادس، ونظرا لما يحتويه التقرير، فإن مقدمي مشروع القرار يعتقدون أن من المناسب للجمعية العامة فحسب أن تستجيب لدعوة الأمين العام إلى إجراء حوار مع الدول الأعضاء بغية كفالة عدم تكرار هذه الأحداث الفظيعة في المستقبل.

والهيكل العام لما تبقى من مشروع القرار، سواء في الديباجة أو في المنطوق، يتماشى إلى حد بعيد مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في إطار هذا البند في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، هناك بعض العناصر التي أود أن أسلط الضوء عليها.

إن الفقرتين ٢ و٣ من منطوق مشروع القرار تشمل تطورا هاما يتعلق بالتنفيذ العام لاتفاق السلام. فبتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أصدرت الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك إعلان نيويورك حيث اتفق زعماء البوسنة والهرسك على إنشاء الإدارة الحكومية لشؤون الحدود، وعلى تحسين التعاون العسكري فيما بين الكيانات، وعلى تحسين عمل المؤسسات الحكومية المشتركة، وعلى إصدار جواز سفر وطني وحيد، وعلى إنشاء لجنة مشتركة تعنى بعودة اللاجئين. وهذا الإعلان عندما تنفذ أحكامه سيخلف أثرا إيجابيا كبيرا على تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، اتفق الزعماء في نيويورك على تقديم تقرير إلى مجلس الأمن بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان نيويورك، خاصة بشأن عودة اللاجئين.

ثمة موضوع آخر ذو أهمية حاسمة بالنسبة لاستقرار البوسنة والهرسك في المستقبل هو الالتزام القانوني والأخلاقي من جميع الأطراف والدول في المنطقة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهو

واجب لم ينفذ تنفيذا كاملا حسبما جاء في التقرير السنوي السادس للمحكمة. ولم يطرأ تحن في هذا الصدد إلا في مجال إلقاء القبض على عدد من امشتبه فيهم. والتصرف الذي يتصف بالعرقلة من بعض الدول والكيانات في المنطقة - فيما يتعلق بتنفيذ أوامر المحكمة ووفاء هذه الدول والكيانات بالتزاماتها على نطاق أوسع في إطار القانون الدولي على حد سواء - يسهم في تهيئة الحالة المؤسفة المتمثلة في أن ٣٥ من الذين صدرت بحقهم علنا لوائح اتهام مازالوا أحرارا. والفقرتان الثامنة والتاسعة من الديباجة والفقرات ١٠ و١١ و١٢ من المنطوق تتناول هذه المسائل، في جملة أمور، فيما يتعلق بجهود المحكمة.

وبالنسبة لمحنة اللاجئين، فإن معدل العودة ظل بطيئا، وهناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به في سياق تهيئة بيئة تتصف بالسلامة والأمن - عن طريق توفير فرص اقتصادية أكثر وقوانين للإصلاح - بغية رفع معدل العودة. والفقرتان السابعة والسابعة عشرة من الديباجة والفقرات ١٠ و١٣ و١٤ و ٢٠ من المنطوق تتناول هذا الموضوع بصورة خاصة من هذه الجوانب المختلفة.

والنقاط القليلة المتبقية التي يتناولها مشروع القرار وأود أن أعلق عليها بوصفها تشكل شاغلا خاصا لمقدمي مشروع القرار هي تنفيذ إصلاحات ديمقراطية في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء المنطقة؛ وإسهامها في عملية السلام عموما وفي احترام حقوق الإنسان داخل تلك المنطقة؛ والإنعاش الاقتصادي وإعادة تعمير البوسنة والهرسك وضرورة مكافحة الفساد؛ والتوسع في التغطية الإعلامية الحرة والتعددية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، وهو أمر حيوي لمستقبل السلام والاستقرار في البلاد؛ والحاجة من ثم إلى إدانة أعمال الترويع المتصفة بالعنف ضد الصحفيين. وأخيرا، يتبنى مشروع القرار المعروض على الجمعية فكرة الملكية مثلما عرضها الممثل السامي.

وأخيرا، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أود أن أشكر جميع الوفود على تعاونها وعلى دعمها لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.63/Rev.1 بصيغته المصوبة توا. ويحدوني أمل صادق في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): نناقش الحالة في البوسنة والهرسك مثلما ناقشناها في مناسبات عديدة سابقة. إلا أن مهمتنا هذه السنة ينبغي أن تكون أسهل من ذي قبل بسبب الإحاطات الإعلامية العديدة والمستفيضة جدا التي قدمت لنا عن البوسنة والهرسك في سياق الأسابيع الستة الماضية. ولقد سنحت لنا الفرصة كي نستمع إلى السيد جاك كلاين، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد وولفغانغ باتريتش، الممثل السامي؛ وأخيرا الرؤساء الثلاثة للبوسنة والهرسك. إن بياناتهم وإيمانهم الراسخ بمستقبل البوسنة والهرسك كانت موضع تشجيع لنا جميعا.

وكرواتيا، بوصفها من الأطراف الموقعة على اتفاق سلام دايتون، وإحدى جارتي البوسنة والهرسك، لا تزال تتابع تطور الأحداث عن كثب. والاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع البوسنة والهرسك له أهمية جوهرية بالنسبة لكرواتيا. وجمهورية كرواتيا تقدر، بل وتدعم دعما كاملا سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن وضع الكروات في البوسنة والهرسك، بوصفهم أصغر الشعوب الثلاثة المكونة لها، وبالتالي أضعفها، يشكل أحد الشواغل المشروعة لكرواتيا. وفضلا عن ذلك، تتضمن العلاقات المتبادلة بين كرواتيا والبوسنة والهرسك صلات استراتيجية جغرافية، واقتصادية، وثقافية، وفي مجال الاتصالات، وصلات أخرى كثيرة بين بلدينا. ولما كان تدعيم التبادل المزدوج لا يعود بالنفع إلا على الطرفين، فإنه مما يهم كرواتيا إلى حد كبير تعزيز الازدهار والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك.

وتؤيد كرواتيا رأي المجتمع الدولي في أن عودة الأقليات في كياني البوسنة أمر حاسم بالنسبة للمصالحة وإعادة البناء بعد الحرب. ومما يؤسف له أنها تسير ببطء، بل ولا تسير على الإطلاق في كثير من الحالات. وتأخذ كرواتيا على نحو كامل بالرأي الذي أعرب عنه بيتريتش، الممثل السامي، وهو أن اعتماد قوانين الملكية، التي ستمكن من إعادة الممتلكات إلى اللاجئين، له أهمية حاسمة إذا أريد لعملية العودة أن تنجح.

لقد ارتكبت فظائع عديدة أثناء الحرب في البوسنة والهرسك، إلا أن إلقاء القبض والمحاكمة لم يتما إلا لقلة من المسؤولين عنها. ومما يؤسف له أن المسؤولين عن أبشع الجرائم لم يقبض عليهم حتى الآن. وفي هذا الصدد، أود أن أعيد دعم كرواتيا لجهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ورغم أن كيان جمهورية صربسكا أظهر مؤخرا أول دلائل التعاون، فإن المرتكبين الرئيسيين

لجـــرائم الحـــرب، وهما كراديتش وملاديتش، لم يقبض عليهما بعد. كما أن جمهوريـــة صربسـكا تـــأوي ميلي مارتيتش، وهو من أكبر مرتـــكبي جـــرائم الحرب في كرواتيا.

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أنه رغـــم أن كروات ومسلمي البوسنة والهرســك كانوا الأهداف الرئيســية لجرائم الحرب، فإنهم ما زالوا يشكلون أغلبية المحتجزين لدى المحكمة. فضلا عن ذلك، ورغم الدلائـــل الـــكافية والنداءات المتكررة من جانب حكومة بلادي، لم تصـــدر المحكمة حتى الآن اتـــهاما واحـــدا ضد المسؤولين عن الجرائم الموجهة بصورة خاصة ضد كروات البوسنة. وما لم يتخذ إجراء فعال بالنسبة للأحداث السابق ذكرها، فلن يمكن تحقيق العـــدالة على نحـــو موضـــوعي، ولـــن يمكن التوصل إلى تسجيل تاريخي صادق للأحداث.

وبينما نتكلم عن التسجيلات التاريخية، لا يسعني إلا أن أرحب بتقرير الأمين العام عن سقوط سريبرينيتسا والمذبحة التي تلتها. فالنهج الجسور الذي اتخذه الأمين العام عند التحقيق في جميع الظروف المحيـــطة بسقوط سريبرينيتسا، والدور الذي اضطلعـــت به الأمم المتحدة، وكشفه نواحي ضعـــف منظومة الأمم المتحدة في حفـــظ السلام، سيعود بالفائدة على هذه المنظمة. فبعد هذا التقرير، لن يصبح أي شيء كما كان عليه من قبل.

ورغم ظهـــور بعض الاتجـــاهات الإيجابية في عملية العودة وإعادة هيكلة الشرطة والمؤسسات المشتركة الأخرى، فلا تزال هناك مجالات كثيرة متوقفة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البوسنة والهرسك. وإن الفرص الاقتصادية التي تستحدث قليلـــة، ولا تزال المساعدات الأجنبية مركزة على المعونة الإنسانية. ويجب أن يكون هدف كل من السياســـيين المحليين وممثلي المجتمع الدولي تحويل الأولويات صوب إيجاد بيئة مؤاتية للاقتصاد والاستثمار.

وستؤثر التطورات العامة في منطقة جنوب شرقي أوروبا على مستقبل البوسنة والهرسك تأثيرا شديدا. والحدود القائمة بين الدول التي أنشئت بعد حل جمهورية يوغوسلافيا الاتحـــادية الاشـــتراكية لا بد من قبولها واحترامها بوصفها نهائية ولا يمكن تغييرها. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن تشكل هذه الحدود عقبات في سبيل حرية المرور، والتجارة، والاتصالات، وإسهاما في التطورات الإيجابية في المنطقة، وقعت جمهورية كرواتيا والبوسنة والهرسك في تموز/يوليه من هذا العام اتفاق الحدود، الذي كان أول اتفاق من هذا النوع بين أي من الـــدول التي أنشئت بعد حـــل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية.

والمرجو من اتفاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، الذي اعتمد مؤخرا، أن يعود بالنفع على البلدان المشاركة فيه وبالمزيد من الاستقرار في المنطقة. ولا يمكن تحقيق الاستقرار في منـــطقة جنوب شرقـــي أوروبا بعزلها وانتظار حل مشاكلها الداخلية. فيجب أن يواكب عملية إرساء الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا انفتاح الهياكل الأوروبية فور استيفاء كل بلد معاييره.

ولهذا، تؤيد كرواتيا طلب البوســـنة والهرسك أن تصبح عضوا فـــي مجلس أوروبا في أقـرب وقت ممكن. فآليات مجلس أوروبا يمكنها أن توفر حافزا إضافيا على مواصلة إرساء الديمقراطية في البوســـنة والهرسك، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون. وستهيئ هذه العمليات بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي ولتعزيز اقتصاد البوسنة والهرسك، الأمر الذي يمكن أن يسفر، في نهاية المطاف، عن دولة تتمتع بالاكتفاء الذاتي.

وستواصل جمهورية كرواتيا الاضـــطلاع بدورها في عملية إرســـاء الاستقرار في المنـــطقة. ونود أن نرى البوسنة والهرسك - مثل جميع الدول في منطقتنا وكرواتيا نفسها - وقد أصبحت دولة أوروبية حديثة تحترم حقوق كل مواطن احتراما كاملا، وبلدا يحصل يوما ما على جميع منافع العضوية في الاتحادات الأطلســـية - الأوروبية. ويسلم الكروات في البوسنة والهرسك بأهمية دورهم، مع البوسنيين والصرب، في إنشاء دولة ديمقراطية ذات سيادة خـــاصة بهم، وسيواصلون الحصـــول على دعمنا الكامل في هذا المسعى. وكرواتيا، بدورها، ستتخذ إزاء البوسنة والهرسك سياسة تقوم على مبادئ الشفافية وعلاقات حسن الجوار.

أختتم بالقول إنه بغية تحقيق الاستقرار الدائم، فإن حل قضية خـــلافة جمهورية يوغوســـلافيا الاتحادية الاشتراكية يتسم بأهمية خاصة. فهي ليست مجرد مسألة تقاسم الحقوق، والأصول، والمسؤوليات بين الدول التي بزغت بعد حل سليفتها المشتركة. إنها مســـألة ذات أهمية سياسية أساسية، حيث أن أحد أسباب الصراع كان عدم استعـــداد الصرب وصربيـــا لقبـــول الأمم الأخرى متساوية معهم، ولها بالتالي الحق الكامل في ســـيادتها

ووحدتها. ومن الواضح تماما أن إنهاء عملية الخلافة على أساس المساواة الكاملة بين جميع الدول التي ظهرت بعد حل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية له أهمية جوهرية بالنسبة لمستقبل الاستقرار في المنطقة، وبخاصة استقرار البوسنة والهرسك.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن ايسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويود الاتحاد الأوروبي، أولا، أن يشكر السيد كارلوس وستندورب، الممثل السامي السابق، والسيد ولفغانغ بيريتش، الممثل السامي الجديد، على الجهود الدؤوبة التي كرسها كل منهما لإرساء دعائم سلام دائم في البوسنة والهرسك. ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا للسيدة اليزابيث رين، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام، وللسيد جاك كلاين، الممثل الخاص الجديد، للخدمات الجليلة التي قدماها لقضية السلام، والمصالحة، والتعمير.

وإننا نجل أيضا عمل موظفي مكتب الممثل السامي، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وفرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وقوة تثبيت الاستقرار، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع المنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى.

وتشجعنا الكثير من التطورات الإيجابية. فالبوسنة والهرسك في سلام الآن. وعملية إعادة التعمير تتقدم، وأعداد المشردين العائدين إلى ديارهم تفوق أعدادهم في السنة الماضية. ومع ذلك، فإن هذه الخطوات الإيجابية ليست كافية لضمان استمرار الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأمد البعيد. لأن تنفيذ السلام لم يبلغ نقطة اللاعودة. وهناك الكثير مما ينبغي عمله. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أنه ليس هناك بديل لاتفاق السلام كأساس للتنمية السياسية والاقتصادية للبوسنة والهرسك وكيانيها المتعددي الأعراق.

ولذلك فقد رحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بإعلان نيويورك، الذي أصدرته الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة. ونرحب بإعادة تأكيد القيادة المشتركة التزامها باتفاق السلام والاتفاقات الهامة الرامية إلى تعزيز أهداف اتفاق السلام، وعلى وجه الخصوص، تعزيز دور الرئاسة المشتركة، وإنشاء إدارة لحدود الدولة، والتمويل الكامل لوزارات الدولة، ودعم قانون الانتخابات، وإصلاح قانون الملكية، وإصدار جواز سفر موحد للبوسنة والهرسك ومكافحة الفساد. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ هذه الالتزامات في حينها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل لدور الممثل السامي في تنفيذ اتفاق السلام. وقد أيدنا النهج الذي اتبعه السيد بيتريتش على النحو المقدم لمجلس التسيير الوزاري في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ونواة ذلك النهج هي مفهوم الملكية. والمجتمع الدولي ملتزم بتقديم المساعدة حيثما أمكنه ذلك، ولكن المسؤولية الأساسية عن تحقيق التغيير والتنمية المستدامة تقع على عاتق شعب البوسنة والهرسك نفسه. فالديمقراطية والازدهار والظروف السلمية والمستقرة يجب أن تكتسب الاستدامة من الداخل.

وكما أعلن في مناسبات سابقة عديدة، يتسم قيام المؤسسات المشتركة، والإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين بأهمية عليا لعملية السلام. ومعالجة مشكلة المعوقات السياسية مسألة أساسية. ولن تتمكن البوسنة والهرسك من أن تنمو كدولة قابلة للبقاء والاستمرار وتندمج في نهاية المطاف في الهياكل الأوروبية إلا إذا ما آلت ملكية عملية السلام إلى البوسنيين أنفسهم.

ويولي الاتحاد أهمية كبيرة للمطلب المتمثل في الامتثال الكامل لاتفاق السلام على جميع المستويات. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم دعم خاص للعُمد الذين يعملون بنشاط على تنفيذ اتفاق السلام.

وبينما يثني الاتحاد الأوروبي على الجهود التي تبذلها الرئاسة المشتركة، فإنه يدعو إلى تكثيف الجهود لدعم اتفاق السلام على أصعدة الكيانات والكانتونات والبلديات. وعلاوة على ذلك، يؤكد الاتحاد على الأهمية الحاسمة لتشغيل المؤسسات المشتركة. ويلاحظ الاتحاد مع القلق أن المؤسسات المشتركة عموما لا تزال ضعيفة الأداء. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن من المهم إعطاء الأفضلية للروابط المباشرة بين المؤسسات المشتركة والسلطات البلدية.

وقد أسهم الاتحاد الأوروبي أكثر من أي مانح آخر في جهود إعادة الإعمار والمساعدة التقنية والإنسانية. وسيظل الاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة والدعم، ولكنه يذكّر بأن المساعدة ستظل مشروطة بالامتثال لاتفاق السلام والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون واقتصاد السوق.

ويطالب الاتحاد الأوروبي بأن يقدم المتهمون بارتكاب جرائم حرب إلى المحاكمة. ونحن نؤيد تأييدا كاملا العمل الذي تضطلع به المحكمة الدولية، ونذكر بأنه ما دام المتهمون لم يسلَّموا إلى المحكمة الدولية فلن يتسنى الوفاء بمطلب أساسي هام للعدالة والمصالحة الوطنية. ونذكّر قيادة البوسنة والهرسك بأسرها بواجبها في أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الدولية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام عن سريبرينيتسا، الذي يلقي الضوء بصورة أمينة وعادلة على الأحداث التي أدت إلى سقوط المنطقة الآمنة في سريبرينيتسا وإلى الأعمال البالغة الوحشية التي ارتكبت بعد ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يستخلص دروسا من هذه التجربة لكي يحول دون تكرار حدوث مثل هذه الفظائع. ويحدونا أمل صادق في أن يصبح هذا التقرير مع مرور الزمن أداة هامة لتعزيز المصالحة.

ويُسهم مجلس أوروبا إسهاما قيّما في تنفيذ العناصر المدنية من اتفاق السلام. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تستوفي فيه البوسنة والهرسك المعايير المطلوبة لعضوية المجلس. ومع ذلك، فإننا نلاحظ مع القلق النقطة التي أثارها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد جيري داينستباير، في التقرير الأخير عن أنه لم يحرز تقدم يذكر فيما يتعلق باحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وإقامة مجتمع متسامح متعدد الأعراق.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه لأن يرى رئاسة البوسنة والهرسك قد اتخذت الخطوة الأولى نحو إنشاء إدارة لحدود الدولة في الإطار الذي قدمه الممثل السامي، وذلك بالتصديق على مشروع القانون المتصل بتلك الإدارة وتقديمه إلى برلمان البوسنة والهرسك لإجراء اللازم. ونحن نحث أعضاء برلمان البوسنة والهرسك على بذل أقصى ما في وسعهم للعمل معا على ضمان الاعتماد الفوري لهذا القانون.

ومن المهام الهامة الأخرى ضمان اعتماد قانون دائم للانتخابات بحلول الأسبوع الأول من شباط/فبراير، ليمكّن أولا من إجراء انتخابات تشرين الأول/أكتوبر تحت إشراف قانون انتخابي جديد، يتوافق مع أعلى المعايير الديمقراطية المقبولة على الصعيد الدولي. ولا تزال عودة اللاجئين والمشردين، وخاصة إلى المناطق التي قد يكونون فيها أقلية، وكذلك إلى المناطق الحضرية، من أولويات الاتحاد الأوروبي. فبعد أربع سنوات من إبرام اتفاق السلام لا يزال مئات الألوف منهم لا يستطيعون الوصول إلى شققهم ومنازلهم وأعمالهم التجارية وأراضيهم. وتمثل إعادة حقوق الملكية عنصرا رئيسيا في العودة الآمنة للاجئين والمشردين لإزالة آثار التطهير العرقي الذي مورس في زمن الحرب.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا خطة الممثل السامي لتنفيذ قانون الملكية، التي صدرت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وهي تقدم إرشادا قانونيا واضحا للسلطات المحلية عن كيفية حماية وتنفيذ وإعادة حقوق الملكية لمواطنيهم. وسيمثل تنفيذ هذا القانون محكا هاما لمفهوم الملكية.

ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على حاجة البوسنة والهرسك لتنمية اقتصاد معتمد على نفسه، ويشدد على مسؤوليات السلطات في هذا الصدد. ولهذا فإنه يعتبر أن من الأساسي الإسراع بتنفيذ القوانين الاقتصادية المعتمدة وإزالة جميع العوائق القانونية والعملية التي تحول دون الاندماج الكامل للسوق المحلي للبوسنة والهرسك.

ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود الممثل السامي لمواجهة السلوك المعوق لاتفاق السلام وجهود المصالحة. وفي هذا الصدد، يؤيد تأييدا كاملا قراره المتعلق بتنحية ٢٢ مسؤولا عاما من المكتب لسعيهم وراء أهداف مناقضة للسلام ومناقضة لاتفاق دايتون ومناقضة للمصالحة. ويؤكد هذا القرار الحاجة إلى تركيز العمل على مستوى البلديات. وكما أشار الأعضاء الثلاثة لرئاسة البوسنة والهرسك بصورة قوية، ليس للقوى المضادة لاتفاق دايتون مكان في سياسة بلدهم.

ويسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن مسألة برتشكو المثيرة للنزاع تبدو في اتجاهها تدريجيا إلى الحل.

وقبل أيام قلائل عرض الممثل السامي ومشرف برتشكو النص النهائي للنظام الأساسي للمنطقة الذي سيبدأ نفاذه في نهاية شباط/فبراير، والذي يعرف منطقة برتشكو بأنها إحدى المحليات الفريدة التي تتمتع بالحكم الذاتي في ظل سيادة البوسنة والهرسك. وسوف يسجل هذا اندماج بلديات برتشكو الثلاث وتمام إقامة حكم انتقالي للمنطقة.

وسيظل إصلاح القطاع الإعلامي ضمن أولويات المجتمع الدولي. فالإعلام الحر والمستقل يمثل حجر الأساس للمجتمع الديمقراطي حيث يتيح تبادل الأفكار والنقاش السياسي الذي يسمح للمواطنين باختيار توجهاتهم السياسية. ويمكن لهذا أن يسهم كثيرا في المصالحة وفي إقامة مجتمع مدني يرأب الانقسامات العرقية. وينبغي أن تكون الأولوية في العام القادم هي إنشاء جهاز حكومي للبث الإذاعي ومنح وسائط الإعلام الحرية والاستقلال.

وخلال الشهور القليلة الماضية تركز الاهتمام العام على مسألة الفساد في البوسنة والهرسك. وهذا البلاء يجب أن تقضي عليه السلطات المحلية دون إبطاء. ويقدر الاتحاد الأوروبي العمل الذي تقوم به وحدة مكافحة الاحتيال في مكتب الممثل السامي، كما يقدر إنشاء الممثل السامي لفريق الشفافية في مكافحة الفساد من أجل تنسيق إجراءات المجتمع الدولي في هذا الصدد. كما أن الاتحاد الأوروبي يسهم في مكافحة الفساد من خلال برنامج مكتب المساعدة الجمركية والضريبية.

ويحث الاتحاد جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على الإسهام في الأداء السليم للجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية. ويلاحظ الاتحاد مع الارتياح قرار الرئاسة المتخذ في تموز/يوليه بتخفيض الإنفاق العسكري والأفراد العسكريين بنسبة ١٥ في المائة، ويدعو لاتخاذ إجراءات أخرى في هذا المجال.

ويشدد الاتحاد على البعد الإقليمي في اتفاق السلام ويؤكد أن التعاون الإقليمي حيوي بالنسبة للجهود المبذولة لزيادة الاندماج في الهياكل الأوروبية وتشكل مبادئ تثبيت الاستقرار المستهلة في اجتماع رؤساء الدول والحكومات المعقود في سراييفو في الفترة ٢٩-٣٠ تموز/يوليه من هذا العام عنصرا هاما للتعاون الإقليمي. ويتطلع الاتحاد إلى مشاركة البوسنة والهرسك بفعالية في أنشطته. ثم إن الاتحاد يشدد على أن سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن النهج الإقليمي والمشروطية وعملية الاستقرار والانتساب، تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والاستقرار بتقريب بلدان الإقليم من منظور الاندماج الكامل في هياكل الاتحاد الأوروبي.

وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك في العام الماضي فرقة عمل استشارية مشتركة صممت من أجل مساعدة البلد في تحديد بعض العقبات التقنية التي تعترض توثيق الروابط مع الاتحاد الأوروبي، والتغلب على تلك العقبات. وفي اجتماع الفرقة في سراييفو في تشرين الثاني/نوفمبر قدمت توصيات هامة تتعلق بالتأهب السياسي بغية اعتماد تشريع اقتصادي وتحسين التعاون الداخلي.

ويشدد الاتحاد على أهمية هذه القضايا إذا أريد أن تحقق البوسنة والهرسك فرصة زيادة توثيق العلاقات مع أوروبا وسائر المؤسسات الأوروبية والأطلسية، وخاصة عملية الاستقرار والانتساب.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتذكير بكلام عضو رئاسة البوسنة والهرسك، السيد زيفكو راديسيتش بمناسبة اشتراك الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك في اجتماع لمجلس الأمن مؤخرا، حيث قال:

"إن هدفنا الأساسي لا يزال هو الحفاظ على السلم والاستقرار على أراضي البوسنة والهرسك وما وراءها. ولن يكون من الممكن ضمان التنمية المزدهرة، وإرساء الديمقراطية في المجتمع والاندماج في أوروبا والعالم إلا إذا احترم اتفاق دايتون للسلام بشكل أكثر اتساقا ووضوحا. وكل تنقيح جبري لدايتون وكل تفسير من جانب واحد سيؤدي إلى زعزعة استقرار البوسنة والهرسك ... إن البوسنة والهرسك جزء من أوروبا والعالم المعاصرين الديمقراطيين والمزدهرين ويجب أن تكون كذلك للأبد". (S/1999/PV.4069، الصفحة ١٠)

وهذه مشاعر أثق أننا جميعا هنا اليوم يمكن أن نؤيدها تماما وبحماس.

السيد الشبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): نناقش اليوم ضمن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "الحالة في

البوسنة والهرسك". وما زال عالقا بأذهاننا الأحداث المروعة والمأساوية التي أحدثتها ممارسات التطهير العرقي والعنصري في هذا الجزء من العالم. ونحن على أعتاب قرن جديد نأمل أن نكون قد استفدنا من دروس الماضي حتى لا يكون هناك مجال لتكرار هذه الأعمال التي تسيء إلى البشرية جمعاء.

ولا يسعني في بداية حديثي إلا أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على جهوده المبذولة لتقديم تقارير عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، والتي توجز الأنشطة التي اضطلعت بها هذه البعثة وتقدم مجملا لجهودها. كما تستعرض بإسهاب الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في التعامل مع تلك الأزمة السياسية والإنسانية وذلك من خلال حرصها على فرض سيادة القانون وبناء المجتمع المدني وتشجيع الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وتلبية الاحتياجات الإنسانية وتهيئة بيئة مؤاتية لعودة اللاجئين والمشردين.

وترحب حكومة المملكة العربية السعودية بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها، والحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في وضع وتنفيذ مشاريع تهدف إلى تسهيل عودة الحياة إلى جميع مناطق البوسنة والهرسك، بما في ذلك المشاريع التي تساعد على إيجاد بيئة آمنة ومستقرة تسهم في زيادة الفرص الاقتصادية.

إلا أنه رغم التوصل إلى اتفاقية دايتون للسلام عام ١٩٩٥ ورغم تلك الجهود المتواصلة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني، فنتائج تلك الجهود التي بذلت لعودة اللاجئين طواعية إلى بلادهم لا ترقى إلى مستوى الجهود المطلوبة التي تمكنهم من العودة الكاملة إليها. فالعنف ضد العائدين وتقييد حرية الانتقال وزرع الألغام بشكل عشوائي أدى إلى خلق شعور بعدم الاطمئنان وانعدام الأمن لدى الراغبين من هؤلاء اللاجئين في العودة إلى وطنهم.

ولذلك فإننا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود لملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم بحق الإنسانية حتى يدرك هؤلاء أن المجتمع الدولي ملتزم بأن يكفل استبدال ثقافة الإفلات من العقاب بسيادة القانون، ويمكن لهؤلاء اللاجئين العودة والعيش بسلام وطمأنينة في أراضيهم.

وقد دعمت حكومة المملكة العربية السعودية اتفاقية دايتون للسلام، ووقفت مع تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية البوسنة والهرسك، إيمانا منها بمبادئ السلام والعدل. وكانت هذه الوقفة مبدئية نتيجة التزام ثابت بميثاق الأمم المتحدة وتسوية النزاعات الداخلية بالطرق السلمية. إلا أننا نرى أن تحقيق النتائج التي يرجوها المجتمع الدولي، يتطلب استمرار الدعم السياسي والمالي القوي من جانب الدول الأعضاء، ونأمل أن تتواصل جهود الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية الأخرى في تحقيق الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك.

السيد هايز (الولايات المتحدة الأمريكية): (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تكون من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/54/L.63/Rev.1، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

لقد كان التعصب في صلب أزمة البلقان التي عانت منها أوروبا في هذا العقد. وإن التغلب على إرث الصراع الإثني هذا ضروري من أجل الإنفاذ الناجح لاتفاقات دايتون. وفي السنة الماضية، رأينا من الأسباب ما حملنا على الأمل بأن شعوب منطقة جنوب غرب أوروبا يمكن أن تتخلص من هذه التركة. إلا أن ضمان تحقيق هذه الآمال سيستغرق جهودا متضافرة من جانب شعوب المنطقة، وفي مناطق أخرى.

وكما يشير مشروع القرار الذي نناقشه حاليا، اعتمد إعلان نيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، أثناء حضور الأعضاء الثلاثة في الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك أمام مجلس الأمن. ودلل هذا الحدث على التقدم الذي حققناه وعلى العمل الجاد الذي لا يزال يتعين الاضطلاع به في البوسنة. وفي إعلان نيويورك أعلن أعضاء الرئاسة المشتركة عن نيتهم إنشاء هياكل أساسية للحكم تكون أساس المجتمع الديمقراطي. وأعلنوا أنهم سيعملون على إنشاء إدارة معنية بحدود الدولة، وإنشاء أمانة دائمة للرئاسة المشتركة، وتمويل مؤسسات الدولة تمويلا كاملا: وجميعها أمور أساسية لازمة لاضطلاع الحكومة بمهامها بصورة ناجحة.

والمعنيون بالحالة في البوسنة والهرسك يعرفون أنه لا تزال هناك عقبات رئيسية ينبغي التغلب عليها، كما يبين ذلك مشروع القرار. ومع أن العديدين من اللاجئين والمشردين عادوا إلى البوسنة والهرسك، فإن العودة

ليست كافية حتى الآن لضمان مستقبل البلاد. وكما وعدت الرئاسة المشتركة في نيويورك، ينبغي عمل المزيد في مجال ذي أهمية حاسمة، وهو عودة سكان المدن إلى مناطق الأقليات.

إن إقامة مجتمع متعدد الإثنيات يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور الحكم السديد وتنفيذ العدالة في البوسنة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تشجيع هذه التطورات، بما في ذلك تقديم الدعم الكامل لجهود المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل محاكمة جميع مجرمي الحرب في البوسنة. وهذا بدوره سيساعد حكومة البوسنة والهرسك على مواجهة التحديات الهائلة التي تشكلها الجريمة والفساد، مما يعد شرطا مسبقا لا بد منه لكي تنطلق البلاد بإمكاناتها الاقتصادية والسياسية.

السيد إردوس (هنغاريا) (تكلم بالفرنسية): جرت الممارسة المتبعة في الجمعية العامة على استهلال بياناتنا بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره المتعلق بالبند المعروض علينا. ولكن إذا كان هناك من تقرير ينبغي أن نشعر بالامتنان للأمين العام عليه، فإنه بالتأكيد ذلك التقرير المتعلق بسقوط سريبرنيتسا، الذي قدمه مؤخرا السيد كوفي عنان عملا بالقرار ٣٥/٥٣. صحيح أنه تعين علينا أن ننتظر عدة سنوات لصدور وثيقة رسمية عن الأمم المتحدة تصف هذه الأحداث وأن تقوم بذلك بطريقة لا تحيز فيها ولا مثيل لها في تاريخ الأمم المتحدة برمته. وإنني مدرك لذلك على وجه الخصوص إذ أنني بصفتي ممثلا لبلدي تشرفت بترؤس مجلس الأمن واضطلعت بذلك الواجب المحزن أثناء السنتين المريرتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وشاركت في المناقشات اليومية المتعلقة بمأساة البوسنة، وفي بعثة المجلس في نيسان/أبريل ١٩٩٣ إلى البوسنة وزيارة سريبرنيتسا، التي كانت محاصرة آنذاك.

وفي الحقيقة إن جوهر التقرير ومعظم الحقائق الواردة فيه كانا معروفين لعدة سنوات. وما يضفي مصداقية وأهمية على هذا الاستعراض للمأساة في مقاطعة شرق البوسنة هو بالتحديد مساهمة الأمين العام الشخصية، في شكل تقرير رسمي مستفيض. وفي سياق سنواتي العديدة في الأمم المتحدة، كنت في الواقع أتعاطف مع العديد من التقارير الصادرة عن الطابق الثامن والثلاثين، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي أتأثر فيها بما اتسم به التقرير من انفتاح عقلي وانعدام الرضا الذاتي والنهج النقدي. وإذ قرأته، انتابتني نفس المشاعر ونفس الآلام ونفس مشاعر العذاب والإحباط - وواجهتني مرة أخرى نفس الأسئلة التي ظلت تؤرق الوفد الهنغاري في مجلس الأمن وتلاحقني منذ ذلك الحين: في مواجهة الكابوس الذي اجتاح يوغوسلافيا السابقة، ومع العلم بالأعمال الوحشية والفظائع التي ارتكبت، لماذا لم يستجب المجتمع الدولي؟ ولماذا لم يتدخل في وقت مبكر، وفي حينه، وبالوسائل المناسبة وبالإرادة السياسية المطلوبة؟

وإنني أتشاطر هذه التأملات الشخصية لأنني لم أكن مشاركا فحسب في مداولات المجلس أثناء ذلك الوقت العصيب بل كنت أيضا مواطنا من مواطني بلد من بلدان أوروبا الوسطى، وهو بلد يقع بالقرب من موقع هذه الأحداث. وبما أنني على معرفة جيدة بتاريخ قارتنا القديمة في القرن العشرين، فإنني أعترف بأنه ما كان يمكن أبدا أن يخطر ببالي أن تقع مثل هذه الأحداث المروعة مع انتهاء هذا القرن في الجوار المباشر لبلدي. لقد كان ذلك اكتشافا مرا، جعلني أكثر تواضعا إلى حد ما عما كنت عليه من قبل بشأن صلابة ونجاعة الحضارة المعاصرة، وهو اكتشاف يدفعني إلى القول بأنه لا يزال يتعين على البشرية اليوم أن تقطع شوطا بعيدا قبل أن تصل إلى نقطة اللاعودة من حيث احترام القيم الأساسية التي تقع في صلب الوجود الإنساني.

والصراع الذي اندلع في أعقاب انهيار نظام القطبين على أراضي جمهورية يوغوسلافيا السابقة جعل العالم يقف أمام مشكلة دموية وبالغة التعقيد، كانت معالجتها من جانب المنظمة العالمية - وينبغي أن نقول من جانب المنظمات والمؤسسات الإقليمية الأخرى أيضا، ولوقت طويل نسبيا - تمثل فشلا ذريعا. فالنفور الشديد من الدخول في صراع مباشر مع الصرب؛ والجمود الذي اتخذ في مجلس الأمن شكل نهج القاسم المشترك الأصغر؛ وانعدام الإرادة السياسية الحقة لاتخاذ التدابير الضرورية مع توسع رقعة القتال والفظائع المرتكبة؛ وتراكم القرارات والبيانات الرئاسية في المجلس التي ظلت غير فعالة من الناحية العملية وحولت هذا الجهاز الرئيسي التابع للأمم المتحدة إلى نمر من ورق؛ والتشجيع غير المقصود للنظريات القومية العدوانية وللأفراد الذين مثلوا سياسة التطرف السرطانية هذه؛ كل ذلك أدى على نحو لا يرحم إلى النتيجة المأساوية، بما في ذلك، ما حصل في منطقة سريبرنيتسا الآمنة. وعندما أخلى وفد بلدي مقعده في مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أشار

مسؤول قيادة البوسنة والهرسك لقوة الأمم المتحدة للحماية حينئذ إلى أن القوة

"واجهت انفصاما هائلا بين قرارات مجلس الأمن والاستعداد لتنفيذ تلك القرارات والوسائل المتاحة للقوات في الميدان". (A/54/549، الفقرة ١٢٤)

ويمكننا تصوير المشكلة الأساسية طوال الصراع المروع المتصل بالبوسنة في معادلة يقف في أحد طرفيها الأنظمة الديمقراطية بما لديها من برلمانات، وأحزاب معارضة، وتقاسم للسلطة، وشفافية في الإدارة العامة، والالتزام بحقوق الإنسان وبقيمة الحياة الإنسانية، ويقف في الطرف الآخر من المعادلة زعماء سلطويون، وسياسيون وأمراء حروب ماتت ضمائرهم ولا يهتمون إطلاقا بالقانون الدولي أو بخسارة الأرواح. ومن الواضح، لسوء الطالع، أن الجانب الديمقراطي في هذه المعادلة، بسبب ما ينطوي عليه من قيود متأصلة، سيكون دوما أكثر ضعفا في مواجهة أحداث مماثلة لتلك التي جرت في البوسنة.

وبالتالي فإن من انتهكوا القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني، لعدم وجود تدابير فعالة لإحباط مساعيهم، تشجعوا على مواصلة عدوانهم. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، قرر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان أن يتخلى عن منصبه، حيث لاحظ في خطاب استقالته أن في البوسنة:

"لا تزال الجرائم ترتكب بسرعة وبوحشية، وعلى النقيض من ذلك لا يزال رد المجتمع الدولي يتسم بالبطء وعدم الفعالية". (A/54/549، الفقرة ٤٠٨)

وفيما يتعلق بتلك النقطة، بدأت مناقشة في مجلس الأمن عند بدء تلك الأحداث في البوسنة بشأن الموقف الذي ينبغي اتخاذه إزاء الأطراف المتحاربة. وبالنسبة للبعض، فإن النظرة التبسيطية التي تضع الجميع في كفة واحدة أو التي لا تلاحظ الفروق بين أطراف الصراع بدا أنها تسود فوق أي اعتبار آخر، رغم الحقائق التي لا تنكر والدليل الدامغ على الطابع الحقيقي للصراع. وبدا أن مسألة ما يسمى بحياد قوات الأمم المتحدة لم تكن تشكل معضلة فلسفية في تلك المرحلة. وقد ظل الخلط المحيط بهذا المفهوم يلازمنا منذ وقت طويل ويمنعنا من اتخاذ موقف أكثر حزما دفاعا عن أغراض الميثاق ومبادئه. ويضعنا الأمين العام في مواجهة هذه المشكلة، التي ندركها جميعا، رغم أن الضوء لم يسلط عليها بعد على نحو تفصيلي. إن السيد كوفي عنان، في حين أنه يقر بأهمية الموضوعية في تنفيذ ولايات عمليات الأمم المتحدة، يرفض على نحو صائب تماما ما يدعوه "الحياد القائم على عدم التفكير" الذي كاد أن يشل عمل الأمم المتحدة في البوسنة. وبالطبع لا يزال يتعين علينا أن نحدد الحد الفاصل بين الموضوعية، الضرورية للعمل الفعال، والحياد الأعمى، الذي يمكن أن يقود إلى الكارثة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣، ذهبت بعثة من مجلس الأمن إلى البوسنة وتمكنت من الهبوط في سربرنيتسا التي كانت في ذلك الوقت محاطة بالفعل ومحاصرة. وقد اقتيدت البعثة إلى وسط المدينة في سيارات نقل أفراد مصفحة تابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، في الوقت الذي تجمع فيه الآلاف من الناس على جوانب الطرقات واستقبلوها بالتصفيق. وقد كنت أستقل إحدى تلك السيارات، مرتديا سترة واقية من الرصاص وأضع على رأسي خوذة زرقاء، حيث شهدت حماس الجماهير التي كانت تنظر إلينا بوصفنا محرري سربرنيتسا. وكنت أعلم حتى في ذلك الوقت أننا لسنا محررين، ولكن لم يكن بوسع أي منا أن يتنبأ بالمصير الذي كان ينتظر هؤلاء الـ ٦٠ ٠٠٠ من الناس، سكان المدينة واللاجئين على حد سواء، الذين تجمعوا في ذلك الوادي المخضر.

وقد استفدنا معلومات جمة من زيارتنا تلك إلى البوسنة. وقد احتجزنا عند مدخل سربرنيتسا بسبب "مناقشات" مفتعلة مع المليشيا الصربية تحت تهديد مدفع رشاش مصوب نحونا مباشرة نحن أعضاء وفد مجلس الأمن. وقد احتجزتنا نفس القوات في زفورنيك رهائن في واقع الأمر. وعلى امتداد البلد، رأينا مواقع مقدسة فجرت لا لسبب سوى أنها كانت تتبع لديانات أخرى. واستمعنا إلى الخطب الحماسية التي كان يلقيها كارادزيتش عن حق مجموعة إثنية معينة في أولوية حقوق الملكية على "الأرض المقدسة" في البوسنة. وعلى مقربة من كيسلياك، شهدنا برعب البقايا المتفحمة لناس - أطفال ونساء ورجال - في هيكل بيتهم المحترق. وعلى وجه التحديد، رأينا التناقض الذي بدا غير حقيقي بقدر ما كان فظيعا - وكأنه منظر اقتطع مباشرة من أحد أفلام السينمائي بنيني - بين العلامات المادية على الحرب والكراهية والمذابح، والطبيعة بكل روعة فصل الربيع في البوسنة. وقد كان ذلك تناقضا مرعبا لن أنساه ما حييت.

ومنذ سقوط سربرنيتسا وانتهاء الصراع المسلح في البوسنة، تعرض المجتمع الدولي مرة أخرى للاختبار فيما يتعلق بالطريقة المناسبة لمعالجة الأزمات الخطيرة. وقد استرعى الأمين العام انتباهنا على نحو صائب إلى هذه المعضلة الكبيرة عند بداية هذه الدورة للجمعية العامة. ما الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تفعله حينما تعجز الدول الأعضاء، وعلى نحو أكثر تحديدا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، عن الاتفاق على موقف مشترك إزاء أزمة أو صراع مسلح؟ ومع ذلك، فإن حالة البوسنة وسربرنيتسا كانت مختلفة نوعا ما، وذلك لأنه، رغم الدلائل المتكررة على الخلاف فيما بين الأعضاء غير الدائمين، ارتكب مجلس الأمن أخطاء في التقدير في العديد من المناسبات بصفته مؤسسة، وليس نتيجة لأي خلاف خطير فيما بين أعضائه الدائمين كان سيمنعه من اعتماد موقف مشترك إزاء الحالة العامة في البوسنة. وقد أقر المجلس مفهومي الحياد واللاعنف بوصفهما مبدأ مقدسا ورفض "ثقافة الموت". وهذه المنطلقات، كما يلاحظ تقرير الأمين العام، لم تكن مناسبة على الإطلاق للصراع في البوسنة حيث كانت هناك قوات مصممة على القضاء بأي ثمن على دولة عضو في الأمم المتحدة وكانت تلك القوات تعمل على نحو منظم وبلا رحمة بدون أن تلقى أية عقبات يؤبه لها.

ومن الواضح لنا أن هناك أوقات في العلاقات الدولية يتعين علينا فيها إظهار العزم، ويتعين علينا أن نتصرف، ويتعين علينا أن ننشئ رادعا عسكريا ذا مصداقية، وأن نستعمله إذا اقتضى الأمر. وبما أن مجلس الأمن مسؤول بصفة رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فمن واجبه الأساسي - ولعله فوق كل شيء من واجب أعضائه الدائمين - عدم التنصل من هذه المسؤولية، بل العمل، باستخدام جميع الوسائل اللازمة. وبدون عمل فعال، كما شهدنا، فإن مئات الآلاف بل والملايين من الأرواح البشرية تتعرض للخطر ويضحى بها على مذبح تقاعس المجلس، بل وتقدم أحيانا ضحايا من أجل استرضاء جهة ما. ويبدو لنا جليا أيضا أن علينا أن نحكم على الأنظمة والقادة عديمي الضمائر والقتلة على أساس طبيعتهم الحقيقية، ولا نرفض اللجوء إلى القوة من حيث المبدأ. وفي إحدى الحالات، أدى استخدام الوسائل العسكرية هذا قبل نصف قرن إلى انتصار الحلفاء على القوات الفاشية للوحشية الحديثة. ولولا هذا العمل العسكري، لكانت ظلامية القرون الوسطى، بكل بؤسها وتعصبها وإقصائها، حلت بأوروبا وأجزاء أخرى من العالم.

وما من شيء يمكن أن يضاف إلى ما ورد في تقرير الأمين العام من تقييمات واستنتاجات. والإشارة إلى "الوحشية التي لا يمكن تخيلها" و "الجرائم الهمجية" و "المناظر الجهنمية، التي كتبت على أكثر صفحات التاريخ إظلاما"، وإلى الفشل القاسي للمنظمة في البوسنة، كل ذلك يبين تماما عمق المأساة التي حلت بهذا البلد التعس في جنوب شرق أوروبا. وإذا أعدنا النظر إلى ما حدث، وبعد أن دفعنا الثمن باهظا من الأرواح البشرية، والخسائر المادية، والفواجع النفسية، فإن أفضل ما يمكننا فعله هو استقاء العبر اللازمة من ذلك والعمل على أن يتذكره كل فرد منا، وأن يتطلع إلى المستقبل ويبذل أقصى جهده لرفض الدعاوى التي تحض على التعصب بين الطوائف الإثنية أو الدينية أو اللغوية ولمنع تكرار الفظائع التي حدثت في هذا الماضي القريب.

والأمين العام يتكلم باسمنا جميعا، باسم هنغاريا وباسم جميع من كانوا أعضاء في مجلس الأمن خلال تلك الفترة الحرجة، حينما يشير إلى أن تجربة الأمم المتحدة في البوسنة كانت من أشد التجارب صعوبة وإيلاما في تاريخنا وأن مأساة سربرنيتسا ستلقي بظلالها على تاريخنا إلى الأبد. وهو يوجه إلينا أيضا تحذيرا، يزخر بالمعنى والعواقب، بأننا يجب أن ننظر إلى عالم اليوم بدون أن نشعر بالرضا عن النفس، وأن نراه على حقيقته، وأن علينا أن نقر بأن الشر موجود وأن من واجب منظمتنا التعرف على قوى الشر عندما تظهر. وقد تكون هذه عبارات قاسية، ولكنها ستساعد الأمم المتحدة على تجاوز صدمة تجربتها في البوسنة.

أود في الختام أن أعرب عن اقتناع هنغاريا بأن توطيد السلام وحل المشاكل في البوسنة وفي المنطقة، وكذلك إرساء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في تلك البلدان، أمور لا يمكن تصورها أو تنفيذها إلا في إطار نهج عالمي شامل تأخذ به منطقة جنوب شرقي أوروبا بأكملها، بالتعاون مع كل القوى الحيوية في تلك البلدان، والمشاركة النشطة من المجتمع الدولي.

ويرحب بلدي بميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا، ويحدوه الأمل في أن تتبلور في القريب العاجل، وبصورة تتفق مع الاحتياجات السياسية والاقتصادية لبلدان المنطقة، الأطر المبشرة بالنجاح التي حددت خطوطها العريضة في تلك المبادرة.

وبلدي، بصفته الرئيس المشارك، عن النصف الأول من العام المقبل، لمائدة عمل ميثاق الاستقرار المعنية بإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، ملتزم بتحقيق النجاح لهذه المهمة الكبرى والمعقدة. ذلك أن ما هو في كفة الميزان هنا هو مصير منطقة البلقان بل ومصير كل منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، علاوة على أن هذا النجاح سيبعث برسالة إلى العالم أجمع.

واعتماد الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك الذي تشترك هنغاريا في تقديمه مع عدد من البلدان الأخرى، سيكون بلا شك خطوة هامة في هذا الاتجاه.

السيد فدائي فرض (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): تتيح لنا المناقشات التي تجرى سنويا في الجمعية العامة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك فرصة لكي نعرب مرة أخرى عن التزامنا بإحلال السلام وتعزيزه في المجتمع المتعدد الأعراق والثقافات في ذلك البلد. وحضور أعضاء رئاسة البوسنة والهرسك الثلاثة إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، مما مكنهم من الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والإجراءات التي لم تتخذ بعد، كان في الواقع أمرا بالغ الأهمية. فقد دلل على أن طبيعة الرئاسة المشتركة بدأت تعمل بنجاح في الممارسة العملية. وتستدعي الضرورة مواصلة الجهود الراهنة، بل وحتى مضاعفتها، حتى يتسنى معالجة القضايا المعلقة على وجه السرعة، وبالتالي توطيد السلام في البوسنة والهرسك.

ومع ذلك، يظل هناك عدد من التحديات الكامنة التي لم يتم التغلب عليها بعد. وهي تتضمن: الآراء قصيرة النظر التي ما زالت تتمسك بها بعض المجموعات والأطراف، والانقسامات العرقية التي ما زالت قائمة. وتذليل هذه التحديات يتطلب مزيدا من الجهود من جانب القيادة والقوى الرئيسية في البوسنة والهرسك لتعميق الديمقراطية والتسامح والمصالحة فيما بين مختلف الطوائف العرقية.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في سياق تنفيذ أحكام اتفاق السلام، وبخاصة في مجالات عودة اللاجئين وبناء المؤسسات وإصلاح الجهاز القضائي وإنعاش الاقتصاد، لا تزال هناك عقبات تحول دون التنفيذ الكامل للاتفاق باعتباره الشرط الأساسي لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة. لذلك يقتضي الأمر بذل مزيد من الجهود المستدامة، قبل أن يتسنى للبوسنة والهرسك التمتع بالسلام والاستقرار المستدامين ذاتيا، والخروج من الحالة التي تعتمد فيها على رعاية المجتمع الدولي الحمائية.

وعودة اللاجئين والمشردين، وبخاصة عودتهم إلى المناطق التي سيصيرون فيها أقلية؛ وتحقيق المصالحة فيما بين مختلف الطوائف العرقية، وحماية الأقليات، والإصلاحات الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي، وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات في كل أنحاء البلد، تعد جميعا ضمن القضايا الرئيسية المعلقة التي يتعين أن تعالج معالجة شاملة لتسهيل إقامة دولة سليمة وقادرة على البقاء في البوسنة والهرسك.

ومع أن عودة اللاجئين إلى جميع مناطق البوسنة والهرسك شرط أساسي للمصالحة في ذلك البلد، فمن دواعي القلق العميق أن اللاجئين والمشردين ما زالوا يتعرضون للتحرش والتعويق، فهناك ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا وآلاف اللاجئين خارج البلد لم يتمكنوا بعد من العودة إلى أوطانهم الأصلية. وهذا الوضع يحتاج إلى تصحيح. ونعتقد بالتالي أن أية مبادرة ترمي إلى حسم هذه المسألة الهامة يجب أن تحظى بتأييد الجميع في البوسنة والهرسك، والمجتمع الدولي قاطبة.

وجمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية كبرى على دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إقامة العدل في المنطقة. ومن المؤسف أن مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام، ما زالوا مطلقي السراح ويعيثون فسادا في الشؤون السياسية للبلد، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة، وبما يتنافى مع اتفاق السلام. واستمرار تمتع زعماء مجرمي الحرب ممن صدرت ضدهم قرارات اتهام بالحرية، يبعث برسالة سياسية خاطئة؛ والأسوأ من ذلك أنه يساعد على تفاقم مناخ انعدام الأمن الذي يحد من عودة اللاجئين، وبالذات في مناطق الأقليات. وإلقاء القبض على أولئك المجرمين ومحاكمتهم ليس من شأنهما فحسب خدمة العدالة، بل أيضا الإسهام في تحقيق هدف المصالحة الوطنية طويل الأجل، الذي لا يمكن بدونه ضمان تحرير البوسنة والهرسك من أشباح ماضيها المأساوي.

لذا، فإننا نحث جميع المعنيين في البوسنة والهرسك، وكذلك مكتب الممثل السامي، وقوة تثبيت

الاستقرار، على التعاون مع المحكمة على نحو أوثق في تنفيذها لولايتها.

وصحيح أن الالتزام القوي والتعاون التام من جانب القيادة البوسنية والشعب البوسني مسألة لا غنى عنها على جميع المستويات، لكن السلام الدائم في البوسنة والهرسك يتطلب أيضا التعاون الكامل من جيرانها ومن المجتمع الدولي. وعليه، نحث المجتمع الدولي على أن ينشط في مساعدة ذلك البلد في جهود التعمير التي يضطلع بها من أجل إقامة دولة جديدة موحدة وقوية ومزدهرة في البوسنة والهرسك.

ويعتقد وفد بلدي أن السبيل الوحيد لإرساء سلام دائم وعادل في ذلك البلد وفي منطقة البلقان، هو وجود التزام قوي وجهود جادة من أجل بلورة رؤية مشتركة للبوسنة والهرسك، بوصفها دولة مستقلة موحدة ومتعددة الأعراق والثقافات والديانات داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ونحن نثني على العمل الجاري الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وقوة الشرطة الدولية، كما نقدر الجهود التي يبذلها الممثل السامي. وما زلنا نأمل في أن تسهم الإجراءات التي اتخذها مؤخرا لتنفيذ مجموعة إصلاحات قوانين الممتلكات، وصياغة مشروع قانون جديد للانتخابات، والعمل الجاري حاليا بشأن إنشاء دائرة معنية بحدود الدولة، في زيادة دعم البوسنة والهرسك على الطريق المؤدي إلى اعتمادها المستدام على الذات.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في السنوات الأربع التي انقضت منذ تنفيذ اتفاق دايتون - باريس، أمكن إحراز بعض النتائج الإيجابية. ومع ذلك، ليس ثمة ما يدعو المجتمع الدولي إلى الشعور بالرضا عن النفس. فواقع الأمر هو أنه لا تزال هناك مهام كبرى يتعين إنجازها: كفالة أن تكون التسوية في البوسنة والهرسك مستقرة ولا رجعة فيها، وتعزيز مركز البوسنة كدولة متعددة الأعراق، وتعزيز احترام حقوق جميع الشعوب في ذلك البلد.

ومن المهم أن نلاحظ أنه خلال الجلسة الأخيرة التي عقدها مجلس الأمن، أكد أعضاء الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك عزمهم على العمل معا من أجل التنفيذ الثابت لاتفاق السلام، وعلى عدم إحداث تعديلات اعتباطية عليه أو الخضوع لضغوط خارجية غير مبررة. وهذا الموقف سيوفر ضمانا هاما لنجاح الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق تسوية لأجل بعيد وفعالة للحالة في البوسنة، والعودة إلى الحياة الطبيعية في ذلك البلد.

إن المسؤولية الرئيسية عن إحراز تقدم في عملية السلام تقع على عاتق البوسنيين أنفسهم. ولا بد للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة، بيد أنه لا يستطيع أن يبني بوسنة مستقلة ومزدهرة بالنيابة عنهم. والجدير بالثناء أن جميع الأطراف البوسنية تُظهر تفهما متزايدا لهذا المبدأ الوارد في إعلان نيويورك الذي وقعت عليه الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك. ونحن نعتمد على قيادة البوسنة وعلى كلا الكيانين في التنفيذ الدؤوب للالتزامات الواردة في الوثيقة، وقبل كل شيء في تعزيز فعالية المؤسسات الحكومية المشتركة في البوسنة والهرسك وإنشاء إدارة حكومية لشؤون الحدود تكون متعددة الأعراق.

وتؤكد التغييرات الإيجابية التي حدثت مؤخرا بوضوح أن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام يتطلب المصالحة والتضامن الدائمين والمتبادلين بين جميع الجهات البوسنية. ويلزم التغلب في أسرع وقت ممكن على الصعوبات المتبقية في كفالة قيام قدر صحيح من التعاون بين الكيانين، ليس في المؤسسات الحكومية البوسنية المشتركة فحسب، وإنما أيضا في علاقتهما مع الهياكل الرئيسية الدولية في البوسنة، بما في ذلك الممثل السامي، والممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة ككل. وهذا التعاون، إلى جانب إسهامات مستقلة تقدمها الجهات البوسنية من أجل النهوض بعملية السلام، ملحة بصورة خاصة حيث لا يزال هناك عدد كبير من المسائل الهامة دون حل، ولا سيما تلك المسائل المتعلقة بإعادة تنظيم قوة الشرطة البوسنية على أساس متعدد الأعراق، وإنشاء هيئة قضائية ديمقراطية قادرة على البقاء، وإنشاء اقتصاد السوق على نمط حديث، ومكافحة الفساد، ونشر قانون الانتخاب بصورة عاجلة في البوسنة والهرسك على أساس مشروع مقترح على الجهات البوسنية، وعودة اللاجئين والمشردين في الداخل.

ونحن نرحب بما تعتزمه القيادة البوسنية العليا كما جاء في إعلان نيويورك، وهو القيام بتعزيز التعاون العسكري بين الكيانات، بما في ذلك إنشاء وحدات مشتركة للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. ومع ذلك، نلاحظ في الوقت نفسه أنه على الرغم من إحراز هذا التقدم، فإن مشكلة وجود ثلاثة جيوش مستقلة في البوسنة لم تحل بعد. فهذه الحالة غير طبيعية إلى حد بعيد ولا تعزز إحراز تقدم صوب الإندماج في الوطن البوسني وتعزيزه.

ومن الأهمية بمكان تكثيف عملية وضع تعاليم عسكرية شاملة للبوسنة والهرسك. واستمرار الأثر الضار الذي يخلفه حكم هيئة التحكيم بشأن بيركو على الحالة في البوسنة مبعث قلق كبير لنا. ويلزم تنفيذ ذلك الحكم بطريقة تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقرار، وفقا لاتفاق السلام، عن طريق حل المشاكل المتبقية بنجاح بطريقة تكون مقبولة للجميع.

وفيما يتعلق بأعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البوسنة والهرسك، ثمة حاجة عاجلة إلى تحرير أعمالها من الاعتبارات السياسية والظرفية، وإلى امتثالها على نحو صارم للنظام الأساسي للمحكمة ولقرارات مجلس الأمن. والتعاون بين الدول والمحكمة يجب أن يمضي أيضا على ذلك الأساس. ولقد حان الوقت لوضع حد لممارسة مطاردة المتهمين، حيث أن هذه الممارسة تتخطى ولاية قوة تثبيت الاستقرار. وجميع المؤسسات والهياكل الدولية الأخرى في البوسنة والهرسك يجب أن تمتثل في عملها أيضا امتثالا صارما لولايتها.

لقد درسنا تقرير الأمين العام عن سربرينتسا، وهو التقرير الذي قُدم بطلب من الجمعية العامة. ومضمون ذلك التقرير لا يتصف بالوضوح القاطع. فالأحداث التي جرت في سربرينتسا كانت بالتأكيد أحداثا مأساوية. إلا أنها لم تكن سوى فصل واحد من فصول الحرب البوسنية التي حدثت خلالها مآس إنسانية عديدة. والسؤال المطروح هو: إلى أي مدى يسهم فتح الجراح القديمة في عملية المصالحة الوطنية المعقدة في البوسنة وفي تعزيز كيانها الوطني الجديد المتعدد الأعراق. ولا يسعنا أن نوافق على أنه ينبغي أن نضع العبء الأكبر من المسؤولية عن جرائم الحرب في البوسنة والهرسك على طرف واحد فحسب. فالمسؤولية تقع على عاتق جميع المشاركين في الحرب.

ونحن لا نتشاطر الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير فيما يتعلق بما زُعم من عدم وجود بدائل لرد الفعل الدولي والقوي على الأزمة الإنسانية من النوع الذي ظهر في سربرينتسا. فالمجتمع الدولي يجب أن يعتمد، أولا وقبل كل شيء، على المجموعة الواسعة النطاق من الوسائل السياسية والدبلوماسية وغير العسكرية المتاحة في ميثاق الأمم المتحدة لمنع الأزمات وتسويتها بقيادة الأمم المتحدة. فاللجوء إلى القوة ينبغي ألا يكون تدابيرا ممكنا إلا كتدبير أخير، وينبغي أن يجري حصرا بإذن من مجلس الأمن وتحت إشرافه.

وفي الوقت نفسه، نتفق مع الأمين العام في الاستنتاج الذي خلص إليه فيما يتعلق بالفشل الفعلي لمفهوم الملاذات الآمنة في البوسنة. والنتائج السلبية المترتبة على إنشاء هذه المناطق سببها في الدرجة الأولى أنها كانت محاولة لإشراك الأمم المتحدة في القيام بأعمال لا تقع ضمن ولاية عملياتها لحفظ السلام، وثانيا استعمال قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بصورة مزعزعة للاستقرار، انتهاكا لما يوافق عليه مجلس الأمن من معايير وإجراءات صارمة لاستعمال القوة، بما في ذلك آلية الاتفاق الإلزامي مع المجلس فيما يتعلق باتخاذ الخطوات المناسبة. وذلك الدرس الخطير يجب أن نأخذه في الحسبان عندما نعمل على تحسين بناء السلام الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة نظريا وعمليا.

وبما أننا أحد المشاركين الرئيسيين في عملية التسوية في البوسنة، فإن روسيا ستواصل الاسهام بنشاط في النهوض بعملية السلام في البوسنة على أساس التنفيذ الكامل والصارم لاتفاق ديتون/باريس للسلام، والقرارات التي اتخذها لاحقا المجتمع الدولي بناء على ذلك الاتفاق.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن نظر الجمعية العامة في البند المعني بالحالة في البوسنة والهرسك في هذه الدورة يتزامن مع الذكرى السنوية الرابعة للتوقيع على الاتفاق الاطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك أي اتفاق دايتون/باريس للسلام. والنظر في هذا البند الهام من جدول الأعمال اليوم مناسب للغاية ويأتي في الوقت الصحيح خاصة أنه يجري إزاء تحليلات متضاربة عن التقدم المحرز في إحلال السلام في البوسنة والهرسك. فثمة تقييمات تتصف بالتشاؤم، في حين أن تقييمات أخرى تقدم صورة مختلفة تماما وتقترح نهجا يشجع على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام في نهاية المطاف.

ومما يثلج صدر وفد بلادي حدوث تقدم كبير في عملية إرساء السلام في البوسنة والهرسك. وشعب البوسنة في معظم أنحاء البلد قد بدأ يشعر بالحياة الطبيعية نسبيا. وتم تشكيل عدد من المؤسسات العامة الأساسية للدولة وبدأت تعمل، وإن كانت تخضع لدرجة معينة من القيود السياسية والهيكلية. ونعتقد أنه يمكن التغلب على هذه العقبات بالإرادة السياسية اللازمة.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي باعتماد أعضاء الرئاسة الثلاثية للبوسنة والهرسك لإعلان نيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل شهر واحد فقط. وإعلان نيويورك يشهد بوضوح على التزام أعضاء الرئاسة البوسنية ورغبتهم الأكيدة في التغلب على هذه القيود وفي مواصلة العمل معا في تعاون وثيق صوب مستقبل مشترك للبوسنة والهرسك بوصفها دولة مستقلة، وموحدة، ومتعددة الأعراق ومتعددة الثقافات والديانات، داخل حدودها المعترف بها دوليا. ومن المؤكد أننا نتطلع إلى تحقيق وتنفيذ أهداف الإعلان والتدابير المحددة التي يتضمنها.

ورغم المنجزات الواضحة التي جرى تحقيقها حتى الآن، ما زال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به لحسم المشاكل الحرجة المتبقية، مما يكفل استمرار السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، وانبثاق البلد من رعاية المجتمع الدولي الذي يحميها في الوقت الحالي. ومن بين المشاكل البارزة الرئيسية التي يجب معالجتها على نحو عاجل وشامل تيسيرا لإقامة دولة قادرة على البقاء للبوسنة والهرسك؛ عودة اللاجئين والمشردين، ولا سيما عودة الأفراد إلى المناطق التي يشكلون فيها أقلية؛ والمصالحة بين الشعوب المكونة الثلاثة والجماعات العرقية الأخرى؛ وحماية الأقليات؛ والإصلاحات الاقتصادية، والانعاش الاقتصادي.

ويعطي المجتمع الدولي عودة اللاجئين في جميع أنحاء البوسنة والهرسك أولوية عليا في عملية إرساء السلام؛ وهي من الأمور الحتمية للمصالحة في البلد. ومن الأمور التي لا تزال تشكل شاغلا كبيرا التقدم البطئ في عملية العودة، ولا سيما عودة الأفراد إلى المناطق التي سيكونون فيها أعضاء أقلية عرقية. ووفقا للتقرير الذي رفعه مؤخرا إلى مجلس الأمن الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، فإن استمرت العودة بهذه الخطوات البطيئة، سيستغرق إكمال العملية ٢٢ عاما على الأقل في الاتحاد، و ٤٠ عاما في جمهورية سربسكا ومن الواضح أنه من الضروري معالجة هذه القضية على نحو أكثر فعالية، فهي تتطلب التعاون الكامل من جانب قيادة وشعب البوسنة والهرسك من أجل تحقيق نتائج ملموسة بدرجة أكبر.

وسيكون من الواجب أن نتغلب على عدد من التحديات الأخرى، مثل المواقف المترسخة لبعض الأحزاب السياسية والانقسامات العرقية العميقة التي لا تزال موجودة. والحالة تتطلب من القيادة والقوى السياسية في البوسنة والهرسك أن تبذل جهودا أكبر سعيا إلى إرساء الديمقراطية على نطاق أوسع، وتحقيق التسامح والمصالحة بين مختلف المجتمعات العرقية. وتجربة ماليزيا نفسها، بوصفها بلدا متعدد الأعراق، ومتعدد الثقافات، ومتعدد الأديان تقنعنا بأن التسامح والنية الحسنة عنصران لا غنى عنهما للتعايش وبناء الدولة.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، يظل التزام المجتمع الدولي ودعمه الدائم لازمين لضمان نجاح عملية السلام في البوسنة والهرسك. ولا يزال وفد بلادي يدعم عمل الممثل السامي، وعمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وعمل مختلف المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل في البلد حاليا والتي يشكل إسهامها عاملا هاما في تيسير تنفيذ اتفاق السلام. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها في الوقت الحالي بعثة الأمم المتحدة وقوة عمل الشرطة الدولية، ولا سيما جهودها الرامية إلى إنشاء قوة شرطة ونظام قضائي صالحين في البوسنة والهرسك. وندعم كذلك جهود الممثل السامي، بما فيها التدابير التي اتخذها مؤخرا فيما يتعلق بمجموعة إصلاحات قانون الممتلكات، والتقدم بمشروع قانون جديد للانتخابات، والعمل الجاري بشأن إنشاء إدارة للحدود تابعة للدولة.

ولا يمكن أن نضمن نجاح الجهود الدولية في البوسنة والهرسك إلا إذا كان هناك التزام قوي وتعاون كامل من جانب قيادة البوسنة وشعب البوسنة على كل مستوى. وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء السلام الدائم في البلد على عاتق قادة البوسنة والهرسك وشعبها. وليس أمامهم من خيار إلا البقاء على التزامهم الكامل بعملية إرساء السلام. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا المفهوم الاستراتيجي "للملكية" الذي حدده مؤخرا الممثل السامي. ونرى أن الفكرة الجوهرية في هذا المفهوم هي أن جميع أفراد

شعب البوسنة والهرسك لهم مصلحة كبيرة في وجود دولة مستقرة، وآمنة، ومزدهرة، ومستقلة وقادرة على البقاء.

ويود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن يؤكد أهمية الدعم المتواصل الذي يقدمه المجتمع الدولي للمحكمة وهي تضطلع بولايتها. ونعلم أن مجرمي الحرب المتهمين ما زالوا مطلقي السراح يتجولون بحرية في بعض أنحاء البوسنة والهرسك، فضلا عن الدول المجاورة لها، وبخاصة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونعتقد أنه ينبغي بذل جهود أكثر جدية لمحاكمتهم. فاستمرار تمتع أكبر المتهمين من مجرمي الحرب بالحرية يبعث برسالة سياسية خاطئة ويسهم في إيجاد مناخ من انعدام الأمن يحد من عودة اللاجئين، وبخاصة في مناطق الأقليات. والقبض على جميع المتهمين من مجرمي الحرب ومحاكمتهم لن يعمل على تحقيق العدالة فحسب، ولكنه سيسهم أيضا في إحراز الهدف الطويل الأجل المتمثل في المصالحة الوطنية في البوسنة والهرسك.

ووفد بلادي، بوصفه أحد مقدمي القرار ٣٥/٥٣ بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، يود أن يعرب عن تقديره العميق إلى الأمين العام لنشر تقريره عن سقوط سريبرينيتسا (A/54/549). ونعرب عن تقديرنا أيضا إلى كل من مكّن من إصدار هذا التقرير المفيد والهام جدا. فهذا التقرير يقدم عرضا تاريخيا شاملا ومؤلما للأحداث التي تحيط بواقعة من أفظع الوقائع التي حدثت أثناء الحرب في البوسنة والهرسك. وقد شجبنا بشدة الأعمال الوحشية الواردة في التقرير. وهناك عدد من الدروس المفيدة والهامة جدا التي يمكن لنا جميعا - المنظمة والدول الأعضاء على حد سواء - أن نستوعبها بغية منع تكرار وقوع هذا الحدث المروع. ونود أن نرى المزيد من المناقشة حول هذا التقرير في إطار ملائم لكي نتمكن من التأمل بإمعان وعلى نحو منظم في الدروس الهامة التي يتضمنها.

السيد ويناويسير (ليخشتنتاين) (تكلم بالانكليزية): بعد مضي أربع سنوات على اتفاق دايتون لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك تتسم بالتعقيد والاضطراب. وليس هناك أي شك في أن العديد من التطورات التي تقدم دلائل مشجعة بشأن المستقبل، ومشاركة المجتمع الدولي بقوة، قد أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار النسبي في البلد. وأهم ما في الأمر أن هناك سلاما في البوسنة والهرسك، وذلك إنجاز في حد ذاته جدير بأن يؤخذ في الاعتبار. وشاركت طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في الجهود الضخمة المبذولة لإعادة التعمير والمصالحة في البوسنة والهرسك، ومن ضمن تلك الجهات اضطلع الاتحاد الأوروبي وممثلوه بدور حاسم.

ولكن لا تزال هناك عوامل تشكل مصدرا للقلق. وربما لا يثير الدهشة أن تكون سرعة تنفيذ اتفاق السلام بعيدة عن الحالة المثالية، وخاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، التي لا تزال في رأينا عنصرا أساسيا في عملية السلام. بل إن من الأمور الأكثر إشكالية التطورات والأعمال الرامية إلى تقويض الأهداف الجوهرية لاتفاق دايتون: ألا وهي قيام البوسنة والهرسك الموحدة في إطار حدودها المعترف بها دوليا والتي تتكون من كيانين متعددي الأعراق.

ولذلك فقد كان إعلان نيويورك الصادر من القيادة المشتركة للبوسنة والهرسك في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر من هذه السنة يتسم بأهمية خاصة. ويحدونا الأمل في أن يكون هذا الإعلان مقدمة لدور أقوى وأحسن تضطلع به المؤسسات المشتركة، وهو خطوة لا غنى عنها للتقدم العام في تنفيذ اتفاقات السلام.

ولا يزال هدف عملية السلام جعل البوسنة والهرسك قادرة على الاعتماد على نفسها سياسيا واقتصاديا ومندمجة اندماجا كاملا في منطقتها دون الإقليمية، وكذلك في أوروبا بأسرها. ومهما تكن هذه الأهداف طموحة فإنه لا غنى عنها لاستقرار المنطقة كلها. والديمقراطية والازدهار الاقتصادي يقومان على الانشغال والمشاركة الفعالين من الشعب المعني. وستظل المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي وانشغاله يمثلان لفترة من الزمن عنصرا أساسيا في تنفيذ العملية، ولكن ينبغي أن يفهم - وهذه فكرة ينبغي تنفيذها عمليا بصورة متزايدة - أن المسؤولية الأساسية عن تنمية البوسنة والهرسك تقع على عاتق شعبها نفسه. ولهذا يجب أن يشكل مفهوم الملكية أساسا لجميع الخطوات التي تتخذ في تنفيذ اتفاقات السلام. ونرحب في هذا السياق بالنهج الذي أوجزه الممثل السامي الجديد، السيد ولفغانغ بيتريتش.

ومن الواضح أن المصالحة الوطنية شرط أساسي للتنمية المستدامة والإيجابية في البوسنة والهرسك. وتضطلع المحكمة الدولية بدور حاسم في هذه العملية الشاقة، ونحن ندعم عملها دعما كاملا. ويلزم جميع الدول

وكذلك الكيانات الموجودة في البوسنة والهرسك أن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الدولية. وبالتالي ليس مقبولا أن تبدو بعض المناطق في البوسنة والهرسك وقد أصبحت في الأمر الواقع ملاذات آمنة للأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة الدولية لوائح اتهام. وهذه الحالة لا تمثل تحديا للعديد من قرارات مجلس الأمن فحسب، وإنما تقوض أيضا واحدا من الأسس التي تقوم عليها عملية السلام. ولذلك يتعين على من يملكون الوسائل لكفالة تقديم المتهمين إلى العدالة، ولا سيما السلطات في المناطق المعنية، أن يتصرفوا وفق التزامهم الشامل بعملية السلام.

وبينما اضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته الجماعية عن إعادة التعمير والمصالحة في البوسنة والهرسك على نحو يثير الإعجاب، فإن هذه، للأسف، لم تكن هي الحالة دائما في الماضي. وأشير بالطبع إلى الوثيقة A/54/549 المعروضة علينا، والتي أصبحت تُعرف بتقرير سربيرنيتسا. وفي معرض تعليقنا على التقرير، نود في المقام الأول أن نعرب عن امتناننا الصادق للأمين العام. فالتقرير يشهد مرة أخرى على شجاعته الشخصية والتزامه غير المشروط بقضية الأمم المتحدة. وهذا التقرير يمثل قطعا إسهاما قيما في إظهار مصداقية المنظمة، ويؤمل أيضا أن يؤدي إلى تحسين أداء الأمم المتحدة في المستقبل.

ومشروع القرار المعروض علينا، والذي شاركنا في تقديمه، يمكّن الأمم المتحدة من تحقيق هذا الهدف. وإن الأحداث التي أدت إلى سقوط سيربيرنيتسا، وكذلك الأحداث التي أعقبت ذلك، في صيف عام ١٩٩٥ ظلت تخيم بشبحها على الأمم المتحدة وشعب البوسنة والهرسك منذ ذلك التاريخ. وكان من الواضح أنه لا يمكن اختتام المرحلة الماضية والنظر نظرة تفاؤلية نحو المستقبل إلا بإجراء استعراض وتحليل نقدي وصريح لكل تلك الأحداث. والتقرير يوفر لنا هذه الفرصة، ويتوقف الأمر علينا نحن، الدول الأعضاء، في أن نغتنمها لمواجهة المسائل المعروضة بطريقة مخلصة وفيها نقد للذات. وينبغي لهذه الممارسة أن تستشرف المستقبل. وبينما يجب بالطبع الاعتراف بالمسؤوليات الجماعية والفردية، من المهم أيضا عدم الدخول في ممارسة لإلقاء اللوم. لأن مهمتنا هي إعداد المنظمة لتضطلع بمسؤولياتها كاملة في المستقبل. ولن تحقق العدالة لضحايا سيربيرنيتسا إلا إذا عملت المحكمة الدولية على إدانة الذين ارتكبوا الفظائع. ونحن كدول أعضاء يتعين علينا أن نُدرك أن الأمم المتحدة لا تستطيع تحمل سربيرينيتسا أخرى وأن نضمن عدم تكرار حدوث واحدة أخرى في المستقبل.

السيد حق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد أنهى اتفاق دايتون واحدة من أكثر الحروب وحشية في عصرنا في منطقة البلقان ومهد الطريق لإحلال السلام في البوسنة والهرسك. وأعلن قادة ذلك البلد عن التزامهم بإعادة بناء السلام. وكانت الرحلة المتبقية أمامهم شاقة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن نسيج مجتمعهم قد تمزق إربا. ويستحق شعب البوسنة والهرسك كل الإشادة على تصميمه على هجر طريق العنف. وعلى الرغم من العوامل المثبطة الرهيبة التي تواجهه، فقد أحرز تقدما جوهريا على طريق السلم وإعادة الإعمار.

ومع ذلك يظل السلام في البوسنة والهرسك هشا. ولا يمكن تحقيق سلام دائم إلا إذا رعاه المستفيدون الأساسيون منه بصورة واعية وبحرص. ويحتاج المجتمع المتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك إلى توطيد السلام والقضاء على كل آفاق عودة الصراع. والمطلب الأساسي لهذا هو إعادة ترسيخ الثقة المتبادلة والتغلب على الكراهية العميقة الجذور التي كشفت عن نفسها إبان تلك الحرب الضروس. وهذه ليست بالمهمة اليسيرة. فللأسف، أن إعادة ترسيخ الثقة المتبادلة ظلت عملية بطيئة للغاية وأصبحت تكبح سرعة المصالحة الوطنية، بسبب انعدام الالتزام الصادق، وأساسا من جانب المجتمع الصربي. وبغير الفهم والتقبل المتبادلين لا يمكن كفالة المصالحة وتعزيز المؤسسات الوطنية في البوسنة والهرسك.

والتنفيذ الأمين لاتفاقات دايتون أساسي لتحقيق السلام الدائم في البوسنة والهرسك ولوجودها كدولة موحدة وذات سيادة. وبينما أوقت حكومة البوسنة والهرسك بالتزاماتها إلى حد بعيد، تتخلف جمهورية صربسكا كثيرا في مجالات حيوية. ويساورنا قلق شديد إزاء عدم إحراز تقدم في عودة اللاجئين والمشردين، وحرية التنقل عبر خط الحدود بين الكيانين؛ وإنشاء مؤسسات مشتركة؛ والتعاون مع المحكمة الدولية لجرائم الحرب؛ وإصلاح القضاء والشرطة؛ ومجموعة كبيرة من القضايا الأخرى.

إن عودة اللاجئين إلى ديارهم عنصر حيوي في عملية إعادة إدماج مجتمع البوسنة والهرسك الممزق

المتعدد الأعراق. والنجاح في هذا المجال أمر حيوي لرد عواقب التطهير العرقي ولتضميد الجراح العميقة والمتقيحة الناجمة عنه بأقصى قدر ممكن. وما قام به مؤخرا الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك من إصلاحات في قانون الملكية، تطور إيجابي. ونحن نرجو أن تشجع هذه الإصلاحات عودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكريمة إلى ديارهم.

وعلى الأطراف أيضا أن تنفذ التزامها المؤكد الذي تعهدت به في دايتون لملاحقة واعتقال مجرمي الحرب. ونلاحظ بمزيد من القلق أن معظم مجرمي الحرب، ومن بينهم ٣٥ شخصا ممن ذكرت أسماؤهم في قرارات اتهام معلنة، لا يزالون مطلقي السراح ومعظمهم في أراضي جمهورية صربسكا وصربيا. فيجب تسليم هؤلاء المجرمين إلى المحكمة الدولية حتى يمكن بدء الإجراءات بحقهم دون مزيد من تأخير. وتعاون السلطات في جمهورية صربسكا وفي بلغراد ضروري لاعتقال المتهمين بالإبادة وبالجرائم ضد الإنسانية. ولم يعد من الجائز السماح لصربيا وصربسكا بتجاهل التزاماتهما بموجب القانون الدولي وعليهما أن يسلما المجرمين. والامتثال الصارم وغير المشروط للقانون الدولي ضروري للسير نحو هدف إعادة الإدماج. ونحن نرى أن الذين شاركوا في عمليات القتل الجماعي يجب ألا يتركوا بغير عقاب في أي مكان من العالم، سواء أكان ذلك في سربرينيتسا في كوسوفو، أم في جامو وكشمير.

ونلاحظ كذلك أن المؤسسات الحكومية المشتركة، وخاصة مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية، لا تؤدي عملها بفعالية. وهذا يثير صعوبات في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الوطنية الحساسة. وقد أشار الممثل السامي في آخر تقاريره إلى أن إحدى المشاكل الأساسية هي مسلك الصرب الأعضاء في المؤسسات المشتركة، الذين يواصلون التصويت وفقا للتعليمات التي يتلقونها من حكومة جمهورية صربسكا أو من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. غير أننا أحطنا علما بالتزام الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك في إعلان نيويورك الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بأنها ستتخذ خطوات لتحسين أداء المؤسسات الحكومية المشتركة، وننتظر ألا يسمح للمؤسسات المشتركة بأن تصبح رهينة للمصالح الضيقة أو القصيرة النظر لقادة جمهورية صربسكا.

إن انعاش اقتصاد البوسنة وبنيتها الاجتماعية التي دمرت سنوات الحرب، يحتاج إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي. ومن الضروري اتباع نهج شامل للإصلاح الاقتصادي يسهم في تنمية متجانسة للاقتصاد والتجارة في الكيانين وفي الخط الحدودي الفاصل بينهما. أما بطء التقدم في تنفيذ اتفاق دايتون فقد أعاق أيضا سير التنمية الاقتصادية والتعمير في البوسنة والهرسك مما اسفر عن إطالة غير ضرورية للصعوبات التي يواجهها الناس. ويلزم أن تسلم المجتمعات الثلاثة في البوسنة والهرسك بفوائد التعاون المتبادل في عملية بناء الأمة. وبينما يجب على البلدان المانحة والوكالات المانحة أن تواصل تقديم الدعم المالي والتقني للبوسنة والهرسك يتحتم على أهل البوسنة والهرسك أن يتعاونوا بعضهم مع بعض للتغلب على الدمار الذي ألحقته الحرب بهم. وعليهم أن ينتقلوا سريعا إلى إقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي وسليم اقتصاديا وقادر على الحياة حيث تكون الأولوية فيه لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونقدر تقديرا عميقا نزاهة تقرير الأمين العام عن المذبحة التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء في المنطقة الآمنة التابعة للأمم المتحدة في سربرينيتسا. فهو وثيقة هامة، ونحن نشيد بالجهود التي بذلت لتحديد الحقائق المتعلقة بالجرائم التي لا تغتفر، التي ارتكبت في سربرينيتسا. وأملنا الكبير أن يتصدى الأمين العام والدول الأعضاء والأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، بصورة ملائمة لما تكشف بصورة مقلقة في التقرير لضمان عدم السماح بوقوع مثل هذه المذابح الوحشية مستقبلا في أي مكان من العالم.

وخلال هذه الأزمة في البوسنة والهرسك قدمت باكستان دعما لا يجحد، معنويا وسياسيا وماليا وتقنيا وماديا إلى أهل ذلك البلد، دفاعا عن القانون الدولي والأخلاق، وبرهانا على تضامننا معهم. وكان دعمنا ولا يزال إعرابا عن إيماننا بعدم جواز ترك أي أمة لتسقط ضحية بسبب ضعفها واستضعافها، وعدم جواز معاملة أي شعب بوحشية بسبب الأصل العرقي أو الديني، وعدم حرمان أي أمة أو شعب من الحق الراسخ في تقرير المصير والحق في الكفاح المشروع من أجل الحرية.

ونثق أن لدى شعب البوسنة والهرسك من المرونة والقوة ما يتغلب به على التحديات العتيدة التي تواجهه. ويجب على المجتمع الدولي، من ناحيته، أن يواصل تقديم دعم لا ينقطع إلى دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة والموحدة والمتعددة الأعراق والثقافات، المسالمة والتي تسهم في السلم والأمن الدوليين.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم يتضمن المبادئ والأهداف التي يجب تحقيقها لإحلال سلام عادل ودائم في البوسنة والهرسك. وباكستان من بين مقدمي مشروع هذا القرار وتوصي الجمعية باعتماده بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.